

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



النظام القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن في ظل الإدارة الإلكترونية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون اداري

تحت اشراف الاستاذ الدكتور

من اعداد الطالب:

- عيسى أبو القاسم

- سبعي طه

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	لقب واسم الأستاذ
رئيسا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر.أ	فيصل رمون
مشرفا مقررا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر.أ	عيسى أبو القاسم
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر.ب	خالد سكوتي

نوقشت يوم: 2023/06/19

السنة الجامعية: 1444-1445 هـ / 2022-2023م

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



النظام القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن في ظل الإدارة الالكترونية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون اداري

تحت اشراف الاستاذ الدكتور

-عيسى أبو القاسم

من اعداد الطالب :

- سبعي طه

السنة الجامعية

1444-1445 هـ / 2022-2023 م.

قال الله تعالى:

"إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ"

سورة فاطر آية 28.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

قال الله تعالى في محكم تنزيله "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان"

ويقول الرسول عليه أزكى الصلاة والتسليم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان:

إلى أستاذي الفاضل الدكتور عيسى أبو القاسم، الذي ساندني لإعداد هذه المذكرة، ببارك

الله فيه وسدد خطاه وجزاه عني كل خير.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقديم المذكرة.

وإلى وكل من قدّم لي يد العون.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من علمني حرفاً منذ بداية مشواري الدراسي وكان سبباً في نجاحي، فبفضل الله وبفضلكم وصلت.

إلى صاحب المكانة الطيبة، ومرشدي ومشجعي وسندي الذي كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي، أبي العزيز أطل الله في عمره ومتعته بالصحة والعافية إن شاء الله.

إلى التي أنارت حياتي ورعتني إلى أن صرت راشداً، وكانت الملاك الجميل الذي تزهر تحت قدميه حدائق الجنة. أُمي الغالية أطل الله في عمرها وألبسها ثوب الصحة والعافية ورزقني برها.

إلى من يجتمع لطف وحنان العالم فيكم

إلى أجدادي وجداتي العزيزين على قلبي، جعلكم الله من أهل الجنة إن شاء الله.

إلى من كان له الأثر الجميل في كثير من العقبات والصعاب، رغم بعد المسافة بيننا إخوتي الأعزاء، وفقكم الله في حياتكم ومشواركم الدراسي وحفظكم إن شاء الله.

إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن نصحني وأرشدني وشجعني، فلقد كنتم السند الرائع في سبيل استكمال هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل عيسى أبو القاسم.

إلى أصدقائي، وجميع من وقف بجواري وساعدني وشجعني ولو بالكلمة الطيبة.

أقدم لكم هذا البحث وأتمنى أن يحوز على رضاكم داعياً من الله أن يحفظكم.

قائمة المختصرات:

- ب. ط : بدون طبعة
- ب. ت : بدون تاريخ
- م : ميلادي
- ص: الصفحة
- ج. ر: الجريدة الرسمية
- ب.ع: بدون عنوان
- ص ص: من الصفحة إلى الصفحة

مقدمة

تقدم الأمم في العالم راجع الى جودة الإدارة الموجودة فيها، فالإدارة هي المسؤولة والركيزة الأساسية لإنجاح مختلف المنظمات وسط المجتمع، باعتبارها الوسيلة الرئيسية التي تتحكم وتستغل الموارد البشرية والمادية بكفاءة عالية ذات جودة وفاعلية، إذ نرى في واقعنا العديد من الدول تملك هذه الموارد ولكن دون أي نتيجة وحسن تسيير واستغلال، هذا لنقص الخبرة الإدارية الفعالة أو لسوء التسيير أو التقصير، لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتعلق بمستوى الكفاية الإدارية في المشروعات المختلفة داخل الدول¹، وتمثل الإدارة في كل دولة العمود الفقري من خلال أدائها لمجموعة من الالتزامات الضرورية وذلك وفق متطلبات عصرية تساهم في تسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات للطرف الجوهري المتعامل معها وهو المواطن الذي يتمتع بحقوق وواجبات، ويلعب دورا هاما في تسيير عمل الإدارة وتحسينها وترقيتها من خلال أداء واجباته ومشاركته الفعالة في نشاط الإدارة والجانب الأساسي بين هذين العنصرين هي العلاقة التي تربطهما، أي علاقة الإدارة بالمواطن فلنجاح أي علاقة يجب توفر مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة والسير وفق مبادئ منطقية ووسائل فعالة لتحسينها وتطويرها، فقد شكلت مسألة علاقة الإدارة بالمواطن إحدى أهم محاور الإصلاحات التي اعتبرت السلطات العمومية مسألة أساسية لتدارك نقائص وعيوب الإدارة في مختلف تعاملاتها ونشاطاتها، والمساهمة في القضاء على الآثار السلبية وبناء إدارة ذات معايير حديثة في ظل مبدأ تقرب الإدارة للمواطن بإعداد هياكل قاعدية إدارية وأدوات قانونية متعددة ووسائل متطورة بهدف تسهيل الخدمات للمواطن وفق تقنيات وإجراءات رقابية صارمة لاستمرار العلاقة وتقادي الاختراقات والانحرافات التي تدفع إلى تقيظ ظاهرة الفساد الإداري²، فجاء مصطلح حديث يدعى بالإدارة الالكترونية، يقوم وفق نشاط إداري إلكتروني باستعمال الأنترنت والشبكات الاتصالية، تتمتع بالاستمرارية والتطور وحسن سير الأعمال في جميع الهيئات الإدارية، فقد نجح تطبيقها في مختلف دول

1- فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكدي للنشر والتوزيع، عمان، 2015م، ص ص 10، 11.

2- ضريفي نادية، حاج جاب الله أمال، الأليات القانونية والمؤسسية لترقية العلاقة بين الإدارة والمواطن في الجزائر، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 12، العدد 01، 2019م، ص 76.

العالم لما لها من نتيجة في تقديم الخدمات للمواطنين بأسلوب يحقق سرعة الأداء وتبسيط الإجراءات الإدارية، كما حققت إصلاحات إدارية تهدف إلى تلبية الاحتياجات في شتى المجالات الإدارية بتنسيق محكم وإتقان وجودة عالية¹.

تكمن أهمية الدراسة في النظرة الجديدة لمفهوم الإدارة من خلال تحديد مجال علاقتها بالمواطن ومعرفة مدى تأثير كل منهما لحقوقه والتزاماته في مباشرة النشاط الإداري المتبادل، والنجاح في تجسيد هذه العلاقة في ظل الإدارة الالكترونية على أرض الواقع من خلال تطور الإدارة وتحسين من جودة خدماتها وتوفير الوسائل التكنولوجية الحديثة والمساعدة على تحقيق متطلبات الهياكل الإدارية وحاجيات المواطنين.

أما الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فقسمنها الى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية:

فأسباب الذاتية لاختيار الموضوع: تتمثل في

- كونه موضوع مهم مرتبط بتخصصي وهو القانون الإداري.
- الرغبة في الاطلاع على المستجدات والوسائل الإدارية الالكترونية الحديثة.
- موضوع سيساعدني في حياتي المهنية،
- استنتاج معلومات وحقائق إدارية جديدة،

أما الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع: فهي

- الحاجة الى الدراسات في مجال علاقة الإدارة بالمواطن في ظل الإدارة الالكترونية التي زادت أهميتها وحاجاتها في القرن الواحد والعشرين.
- معرفة مدى معالجة المشرع الجزائري لعلاقة الإدارة بالمواطن،

1- جغري دلندة، عميش مروة، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية بمركز بريد الجزائر، دراسة حالة مركز بريد عين مليلة -أم البواقي- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي، 2021، 2022م، ص 46.

- حداثة موضوع الإدارة الالكترونية.

- معرفة الخدمات الالكترونية الادارية الجديدة.

- معرفة آثار تجسيد التقنيات الإدارية الالكترونية في أرض الواقع.

- معرفة مدى تحقيق الإدارة الالكترونية لرغبات المواطن.

أما أهداف الدراسة فهي كالتالي:

- قراءة الإطار القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن سيما من خلال المرسوم 131/88.

- التعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية وأهم عناصرها.

- علاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن.

أما أهداف الدراسة فهي كالتالي:

- قراءة الإطار القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن سيما من خلال المرسوم

131/88¹.

- التعرف على مفهوم الإدارة الالكترونية وأهم عناصرها.

- علاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن.

- تعددت الدراسات السابقة التي تطرقت لمثل هذه المواضيع فمن بينها:

1- سليمة غزلان، **علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري**، رسالة لنيل

شهادة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.

2009، 2010م. وكان الغرض من هذه الدراسة التطرق للمعيار المادي والعضوي في

تعريف الإدارة العامة وبيان مبادئها المتمثلة في أهمية مبدأ الحياد وابرار مفهوم مبدأ

الشفافية والتطرق إلى التزامات الإدارة تجاه المواطن من خلال تحسين نوعية الخدمة

1- المرسوم الرئاسي رقم 131/88 المؤرخ في 4 جويلية سنة 1988م، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الصادر في ج، ر، عدد 27 صادر في 06 جويلية سنة 1988م.

العمومية والتزامها في استقبال المواطن أحسن وأفضل استقبال وبيان مدى تعزيز
المشروع الجزائري للوسائل القضائية لتفعيل العلاقة بين الإدارة والمواطن.

2- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في
الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل الحصول على شهادة
الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة، منتوري قسنطينة،
2009، 2010م، الغرض من هذه الدراسة بيان أهم المبادئ التي تفعل علاقة الإدارة
بالمواطن وهو مبدأ جودة الخدمات المقدمة للمواطن الغنية بالكفاءات والمهارات
الإدارية الحديثة، وتوضيح آثار الإدارة الإلكترونية في تطوير خدمة المواطن المتمثلة
في مدى سهولة المحاسبة والدقة في مباشرة الخدمات الإدارية والعمل على تقليص
التكاليف قدر الإمكان.

3- مصطفى عبد الفتاح دشاش. أولاد سعيد سمية، علاقة الإدارة بالمواطن في
القانون الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في
القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة غرداية،
2019، 2020م، والغرض من هذه الدراسة بيان مدخل للنظام القانوني لعلاقة الإدارة
بالمواطن وتحديد تعريفها للإدارة العامة ومفهوم كلمة المواطن ثم تعريف العلاقة التي
تربط بين الإدارة والمواطن والتأكيد على بعض المفاهيم والأفكار المتعلقة بمبادئ
الشفافية والحياد والإشارة إلى أهم ما جاء به المرسوم 131/88 من ضمانات
والتزامات تخص علاقة الإدارة بالمواطن.

رغم أهمية البحث إلا أننا واجهنا صعوبات وهي:

- قلة المصادر والمراجع،
- قلة الكتب والبحوث العلمية المتعلقة بموضوع علاقة الإدارة بالمواطن،
- قلة الكتب المتعلقة بموضوع الإدارة الإلكترونية،
- صعوبة التعامل مع موضوعين أحدهما كلاسيكي وآخر حديث،

وبالتالي يمكن أن نطرح الإشكال التالي:

فيما تتمثل علاقة الإدارة بالمواطن في ظل الإدارة الالكترونية؟

إذ تتدرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات تتمثل في:

- ما هو مفهوم ومضمون علاقة الإدارة بالمواطن؟

- ما هو مفهوم الإدارة الالكترونية؟

- ماهي أهم إسهامات وآثار الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن؟

للإجابة على هذه الإشكاليات والإحاطة بجميع جوانبها فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى مفهوم علاقة الإدارة بالمواطن المتمثلة في مبادئها الرئيسية والالتزامات والواجبات المتبادلة في هذه العلاقة والتطرق كذلك إلى مفهوم هذه العلاقة في ظل الإدارة الالكترونية من خلال تعريف الإدارة الالكترونية وبيان مبادئها، واعتمدنا المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى الوسائل العامة والخاصة لتفعيل العلاقة بين الإدارة والمواطن والدوافع والمتطلبات التي أدت إلى التحول نحو الإدارة الالكترونية، وإسهامات الإدارة الالكترونية وآثارها في تطوير خدمة المواطن.

ولقد اعتمدنا في هذا البحث على الخطة التالية: مقدمة، الفصل الأول، الفصل

الثاني، خاتمة.

وتضمنت المقدمة التعريف بالموضوع، ثم أهميته، والأسباب الذاتية والموضوعية لاختيار هذا البحث، والأهداف الأساسية، وطرح بعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها لبناء هذا البحث، والصعوبات التي وجهتها في عملية البحث، وأخيرا ذكر الإشكالية التي اعتمدناها والمنهجية المتبعة.

أما بالنسبة للفصل الأول متعلق بالنظام القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم علاقة الإدارة بالمواطن من خلال التعريف والمبادئ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى بيان مضمون علاقة الإدارة بالمواطن من خلال التزامات وواجبات هذه العلاقة ووسائل تفعيلها.

في حين خصصنا الفصل الثاني لعلاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الإدارة الالكترونية من خلال تعريفها ومبادئها الأساسية وأهم الدوافع ومتطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية، والمبحث الثاني تناولنا فيه إسهامات وآثار الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن.

وختم هذا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج مع ذكر بعض التوصيات حول الموضوع لفتح آفاق جديدة للبحث.

الفصل الأول

الفصل الأول: النظام القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن

إن علاقة الإدارة بالمواطن من حيث درجة أهميتها وطبيعتها ومضمونها هي علاقة تتكون من عنصرين أساسيين هما الدولة والمواطن فيصبح المواطن مواطنا بعد ارتباطه واندماجه بالمجتمع السياسي والدولة. هذا بموجب عقد اجتماعي وسياسي قانوني بالمعنى الواسع للقانون، فيصبح في علاقة تبعية وولاء للدولة والمجتمع وله العديد من الحقوق والحريات التي يتمتع بها وواجبات والتزامات تجاه الدولة والمجتمع.

وقد تأثرت الإدارة الجزائرية بنظام الاحتلال بعد الاستقلال وذلك بمجموعة من الأفكار السلبية والمسيطرة في مجال العلاقات مع الإدارة والتي خلفها المستعمر، فقد ساهمت السلطات إلى التغيير والتوجيه لإصلاح هذه العلاقة التي تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح سير وتقديم الدول وحاولت تنظيم هذه العلاقة من خلال جملة من النصوص القانونية التي كونت مجموعة من المبادئ والوسائل التي تحكم وتحافظ على هذه العلاقة.

انطلاقا مما سبق يتم التطرق لمفهوم علاقة الإدارة بالمواطن في (المبحث الأول) ولمضمون هذه العلاقة في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم علاقة الإدارة بالمواطن

يتناول هذا المبحث تعريف علاقة الإدارة بالمواطن هذا من خلال تعريف الإدارة العامة من جهة وتعريف المواطن من جهة أخرى وكذا العلاقة التي تربطهما وذلك في المطلب الأول. أما المطلب الثاني فيتناول أبرز المبادئ القانونية المنظمة لعلاقة الإدارة بالمواطن.

المطلب الأول: تعريف علاقة الإدارة بالمواطن

لوصول لتعريف شامل لعلاقة الإدارة بالمواطن وجب علينا التطرق إلى التعريف القانوني لكل من الإدارة العامة والمواطن من خلال الفرعيين التاليين:

الفرع الأول: تعريف الإدارة العامة

إن كلمة الإدارة لغة مشتقة من كلمة يدير أي يخطط وينظم ويوجه ويراقب أنشطة وأعمال الناس الذين يجتمعون حول مهمة معينة أو أهداف محددة.

أما اصطلاحاً فتعني: فن أو علم لتوجيهه وتسيير إدارة عمل الآخرين بقصد تحقيق أهداف محددة.

أما الكتاب والباحثون الإداريون المتخصصون فيعرفون الإدارة: بأنها تنظيم وتوجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المرغوبة.

يعرفها الأستاذ د. صلاح الدين فوزي بأنها مجموعات من الأفراد والمؤسسات والسلطات التي تعمل تحت إشراف السلطة السياسية التي تتطلع بمهمة تدخل الدولة الحديثة في حياة الأفراد.

والإدارة العامة كشخص قانوني، تخضع لحكم القانون عملاً بمبدأ المشروعية وسيادة القانون. وقانونها هو القانون الإداري الذي يمكن تعريفه باختصار بأنه قانون الإدارة العامة¹. أما التعريف الفقهي للإدارة العامة، فقد تعددت التعاريف بسبب طبيعة علم الإدارة الاجتماعي، إلا أنها تتفق جميعاً على أن للتعريف معيارين أساسيين هما المعيار العضوي والمعياري المادي أو ما يسمى الوظيفي² وطبقاً للمعيار العضوي من جهة فإن الإدارة تمثل مجموعة أجهزة تمارس نشاطها بصفاتها إدارية، أما من جهة أخرى فيمثل المعيار المادي النشاط الذي تمارسه باعتباره نشاطاً ذا نفع عام يمارس بأساليب السلطة العامة³.

1- أورنس متعب الهذال، أثر التطور الإلكتروني في الأعمال القانونية للإدارة العامة دراسة مقارنة، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير. في القانون العام، مجلس كلية القانون، جامعة بغداد. 2002م ص ص 13.14.

2 - مصطفى عبد الفتاح دشاش. سمية أولاد سعيد. مرجع سابق، ص 9.

3- سليمة غزلان، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة ابن عكنون، جامعة الجزائر 2009، 2010م، ص 6.

ومن بين أبرز التعاريف التي اعتمدها المشرع الجزائري عند تعريفه للإدارة العامة من خلال المادة 5 من المرسوم رقم 325/84 المؤرخ في 3 نوفمبر 1984م المتضمن شروط رفع العلم الوطني "تعد كل مصلحة تتمتع بصلاحيات القوة العمومية. إدارة أو مصلحة فرعية وأو لا مركزية، وطنية، ولائية، أو بلدية".¹

كما عرفت المادة 14 من القانون 02/90 المؤرخ في 06/02/1990م المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وممارسة حق الإضراب "تعد مؤسسات وإدارات عمومية، في مفهوم هذا القانون، المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الإداري، وكذلك الإدارات المركزية التابعة للدولة والولايات والبلديات".²

الفرع الثاني: تعريف المواطن

يعرّف المواطن على أنه الفرد المقيم بإقليم دولة معينة، ويرتبط بهذه الأخيرة برابطة الجنسية التي تكفل له التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية، وتجعله في المقابل ملتزماً بإزاءها بأداء واجبات.³

كما جاء أيضاً في تعريف المواطن أنه فرد من المجتمع ويعد عضواً كاملاً للحقوق والواجبات في الدول، على أن يضبط دستور دولته حقوقه الأساسية والثابتة ونشأ هذا المفهوم مع انتصار الثورة الفرنسية سنة 1987 على النظام الملكي.

أما كلمة مواطن في اللغة الفرنسية هي Citoyen، فمن خلال اشتقاقها اللغوي تصدر أساساً من كلمة سيفيتاس اللاتينية المعادلة تقريباً لكلمة بولس اليونانية ومعناها المدينة، باعتبارها كوحدة سياسية مستقلة لا كجماعة من السكان فحسب، فالمواطن لا يعتبر فقط ساكن المدينة، ففي روما كما في أثينا لا يتمتع كل السكان بصفة

1- المرسوم رقم 325/84، المؤرخ في 3/11/1984م، يحدد شروط رفع العلم الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 5، المؤرخة في 07/11/1984م ص 1868.

2- الجريدة الرسمية العدد 6، المؤرخة في 6/02/1990م، ص 232.

3- حياة بوشارب ونيل حميدشة، واقع الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن (دراسة نظرية)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 16، العدد 01، 2022 م ص 323.

مواطنين، والمواطن هو الذي يجمع الشروط الضرورية في الشروط العامة ضمن إطار المدينة، ولهذا يعد مفهوم المواطن مرتبطاً بمفهوم الدولة والحرية.¹

الفرع الثالث: تعريف العلاقة بين الإدارة والمواطن

هي علاقة سياسية قانونية واجتماعية وإدارية مركبة. بموجبها يصبح الفرد متمتعاً بمركز قانوني وسياسي واجتماعي أمام الطرف الثاني وهو الدولة والإدارة العامة ومتحملاً لواجبات والتزامات.

إذ تعتبر العلاقة بين الإدارة والمواطن هي علاقة متبادلة تتضمن التزامات الإدارة العامة تجاه المواطن وواجبات المواطن وحقوقه تجاه الإدارة.² ويمكن تعريف هذه العلاقة كذلك من خلال المركز السياسي والاجتماعي والقانوني لكل من المواطن خاصة والإدارة عامة في الكيان السياسي والمجتمع كذلك والحقوق والالتزامات السياسية والاجتماعية القانونية والإدارية بين الإدارة العامة والمواطن.

يمكن اعتبار العلاقة بين الإدارة والمواطن ميثاق أو عقد اجتماعي وسياسي وقانوني والذي يبرم بين المجتمع والدولة والإدارة العامة كطرف والمواطن كطرف آخر. فالفرد هو جزء من المجتمع مرتبط بالدولة والإدارة العامة.³

المطلب الثاني: المبادئ المنظمة لعلاقة الإدارة بالمواطن

إن لكل علاقة مبادئ تحكمها وتستند إليها ففي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم المبادئ الأساسية والقانونية التي تربط علاقة الإدارة بالمواطن والتي من خلالها ستساهم في تقريب الإدارة من المواطن وسنتناول من خلالها مبدأ الشفافية (الفرع الأول) ومبدأ المشاركة (الفرع الثاني) ومبدأ الحياد (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مبدأ الشفافية

1- مصطفى عبد الفتاح دشاش، سمية أولاد سعيد، مرجع سابق ص 11.
2- عمران نزيهة، الإدارة العمومية والمواطن أية علاقة تشخيص الاختلالات وسبل الإصلاح على ضوء التجربة الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ب.ت، ص 477.
3- مصطفى عبد الفتاح دشاش، أولاد سعيد سمية، مرجع سابق ص 12.

أصبحت الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي يستوجب على مختلف الإدارات الواعية ضرورة الأخذ بها، لما لها من أهمية بالغة في التنمية الإدارية الناجحة. بالإضافة إلى أنها تساهم في تحسين التنظيمات الإدارية ومواجهة التحديات والتغيرات الجديدة المحيطة بنا.¹

أولاً: المفهوم

تتعدد المفاهيم التي قيلت في معنى الشفافية، إذ يذهب بعضهم على أن الشفافية بمفهومها البسيط عبارة عن ظاهرة تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة². ونعني بها كذلك ضرورة التوفير السريع والبسيط للمعلومات الدقيقة في أوانها وبصورة مفيدة مع سهولة الوصول إليها، فالمواطنون بحاجة ماسة إلى معرفة ما ينتظرونه من الإدارة، مما يتيح لهم إبقاء أعمالها تحت رقابتهم وتبين أن تشكل التقارير الحكومية المتضمنة لعناصر السياسات المنتهجة ونتائج السياسات التي سبقت أعطت دعماً إضافياً للشفافية، وتقوم على وضوح الأدوار والمسؤوليات بين وداخل المؤسسات.³

ثانياً: الأهمية

يمكن إبراز أهمية الشفافية في مجموعة من النقاط الأساسية المتمثلة في:

- تعمل الشفافية في نجاح خطط تطوير وتغيير الإدارة حيث يواجه مسؤولي الإدارات العديد من التحديات التي تقاوم مسعاهم في إحداث التغيير المنشود.

1- بن لكحل فهيمة، ايت عمراوي كهينة، الشفافية الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015.2016م، ص 6.

2- سليمة غزلان، المرجع السابق، ص 68.

3- عبد القادر كاس، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.2008م، ص 223.

- تحارب الشفافية الفساد بمختلف أنواعه، حيث أن شفافية التشريعات تساعد في منع الانحراف، ويحد من إمكانية اختراقها، كما أنها أيضا تقوم على إزالة المعوقات وتبسيط الإجراءات، مما يمكن من زيادة الكفاءة وفعالية الأداء.¹
- غياب مبدأ الشفافية يترتب عنه إبعاد المواطن عن الدولة.
- يقوم مبدأ الشفافية على التواصل بين الإدارة والمواطن وغيابه سيؤدي إلى كل ما هو غير شفاف وإلى اضطراب الاتصال بين الطرفين.
- يعتبر مبدأ الشفافية من أفضل الحلول الإدارية في ظل أزمت النشاط العمومي في إطار أخلاقيات الإدارة الحديثة.
- يهدف مبدأ الشفافية إلى المصادقية من حيث توافر البيانات والمعلومات المتعلقة بالشؤون المالية، بوضوح ومصادقية الأمر الذي يترتب عليه تشجيع الاستثمار وتحسين المناخ الاستثماري.²

الفرع الثاني: مبدأ المشاركة

للوصول إلى تكريس الديمقراطية الإدارية وتطبيقها، وجب إشراك المواطنين في الأنشطة الإدارية المتعلقة بهم وأن يكونوا طرفا في اتخاذ مختلف القرارات التي تؤثر على حياتهم.³

أولا: المفهوم

هي مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة لهذا تتفق مختلف الدراسات العلمية أن المشاركة نظام يمكن المواطنين في صنع القرارات وتدبير الشأن العام وعليه تقوم على وجود

1- بن لكحل فهيمة، ايت عمراري كهينة، مرجع سابق، ص ص 21، 22.

2- مصطفى عبد الفتاح دشاش، أولاد سعيد سمية، مرجع سابق ص ص 27، 28.

3- سليمة غزلان، مرجع سابق ص 116.

مشاركة شعبية فعالة من خلال إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع كما تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم بصفة دورية¹.

ويمكن تعريفها بأنها مساهمة المواطنين في الإدارة والتسيير بمشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعددة ليس بصفتهم كموظفين في الإدارات العمومية، وإنما كمستفيدين أو مستعملين للمرافق العمومية باعتبارهم عنصرا هاما ومكونا للإدارة الحكومية حتى تكون قراراتها معبرة ومترجمة لحاجات ورغبات المواطنين الملحة، والتي ينتظرونها من الإدارة باعتبارها سلطة عمومية صاحبة الامتياز².

ثانيا: الأهمية

- يعتبر مبدأ المشاركة أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد لما له من وثيق الصلة والارتباط بمجموعة من المبادئ الأخرى لها علاقة بممارسة الحقوق والحريات العامة، وإرساء النظام الديمقراطي، وممارسة المواطنة³.
- تعمل المشاركة على تحقيق علاقة مباشرة بين الإدارة والمواطنين المعنيين وتجعل الموظف يدرك أن هناك حلولا في شتى المجالات.
- مشاركة المواطنين تسمح بتنفيذ أسهل للقرارات الإدارية، لأن المعنيين شاركوا في صنعها، مما سيساعد على تقبلها حتى ولو كانت هذه القرارات سلبية.
- المشاركة الإدارية تغير نظرة الإدارة تجاه المواطنين باعتبارهم مصدر هام لجميع السلطات وإشارة لإعادة تحديد مفاهيم جديدة للعلاقات بين الطرفين.

1- سعدي السعيد، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة المجلد 16، العدد 02، 2021م، ص 406.

2- بلحاجي أحمد، علاقة المواطن بالإدارة دراسة قانونية، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في القانون تخصص القانون الإداري العمق جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة تلمسان، 2016. 2015م، ص75.

3- عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، جسور للنشر ولتوزيع المحمدية، الجزائر، 2012م، ص 154.

- تدعم المشاركة فعالية الإدارة وشرعيتها، كما تعمل على تعزيز الحد من النزاعات بين الإدارة والمواطنين.

- مشاركة المواطن في تسيير الإدارة حق يسمح للمواطن بالعمل للحفاظ على مصالحه وواجب يسعى لتحسين إدارته بالتعاون والمساهمة معها¹.

وقد برز هذا المبدأ من خلال منظمات وتفاعل المجتمع المدني في تسيير شؤون ومتطلبات المجتمع لما له من أهداف على خلاف المعارضة وهي المشاركة في شتى المجالات لمراقبة البنية الاجتماعية بما فيها مؤسسات الدولة ذاتها فهي عبارة عن تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة العمومية بين أفراد الدولة².

الفرع الثالث: مبدأ الحياد

يعتبر مبدأ الحياد أحد أهم الركائز الحكومة الرشيدة، جاء ليكون كرادع لسيطرة الإدارة العامة لما له من أهمية كبيرة في غرس جو ملائم يمكن المواطن من أخذ حقوقه من الإدارة بدون أي عراقيل أو تعسفات إدارية³.

أولاً: المفهوم

هو قيام الإدارة والمرافق العامة بالخدمات تجاه مواطنيها على أساس التكافؤ والمساواة، ومن دون تمييز.

ويمكن تعريفه على أنه عدم أخذ موقف والتحيز في اتجاه، وعدم الالتزام لجانب جهة معينة دون أخرى فهو يذهب إلى أبعد من المساواة، فعدمه يؤدي إلى وقوع حاجز وفجوة بين الإدارة ومواطنيها⁴.

1- سليمة غزلان، مرجع سابق ص ص 118.119.

2- حبشي لزرق، الإطار الدستوري الجديد للعلاقة بين الإدارة والمواطن وفق التعديل الدستوري الأخير، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، الجزائر، المجلد 08، العدد 03، 2023م، ص 10.

3- مصطفى عبد الفتاح دشاش، أولاد سعيد سمية، مرجع سابق، ص ص 37.38.

4- بلحاجي أحمد، مرجع سابق، ص 82.

وقد عرفه الدكتور عبد الكريم درويش والدكتورة ليلي تكلا على أنه "الحياد في أداء الخدمة العامة والتعاون مع الحكومة القائمة، بحيث يقوم الموظف بتنفيذ سياسة وتوجيهات الحزب الحاكم دون أن يتأثر بولائه السياسي إن كان ينتمي للحزب المعارض"¹.

ثانيا: الأهمية

- يؤدي مبدأ الحياد إلى الاستمرارية والاستقرار في النشاط، لأنه يبعد الإدارة عن التحيز الذي يتسبب في صراعات سياسية داخل الإدارة².
- ضمانه حقيقية لتحقيق المساواة بين المواطنين باعتبارهم منتفعين من خدمات الإدارة، وأداة لحماية حقوقهم وحياتهم اتجاهها.
- مبدأ حياد الإدارة يعتبر ضابطا لسير المرافق العمومية وحتمية لإصلاح الوظيفة وإبعادها عن المؤثرات السياسية³.

المبحث الثاني: مضمون علاقة الإدارة بالمواطن

يتناول هذا المبحث عنصرين أساسيين يتمثلان في طرح مجموعة من الالتزامات والواجبات المتبادلة بين الإدارة والمواطن (المطلب الأول) وأهم الوسائل العامة والخاصة المساهمة في تفعيل هذه العلاقة وجعلها في ديمومة واستمرار (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التزامات وواجبات علاقة الإدارة بالمواطن

سننتظر في مبحثنا هذا إلى توضيح مضمون علاقة الإدارة بالمواطن من حيث الالتزامات والواجبات.

1- زرافة مباركة، مبدأ حياد الإدارة وضمائنه القانونية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق تخصص إدارة ومالية، جامعة زيان عشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجلفة، 2016، 2017، ص 8.

2- بلحاجي أحمد، مرجع سابق، ص 83.

3- غزلان سليمة، مرجع سابق ص ص 103، 105.

الفرع الأول: التزامات الإدارة¹.

ركز المشرع الجزائري في التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020². على الدور الأساسي الذي يربط الإدارة بالمواطن وهو تقديم الخدمة من خلال ما نصت عليه المادة 1/26 من الدستور الجزائري الحالي " الإدارة في خدمة المواطن"³. وأشار المرسوم 131/88 إلى مجموعة من الضمانات والالتزامات التي تخص علاقة الإدارة بالمواطن، فقد نصت المادة الثانية منه على أن المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية واجب عليها حماية حريات المواطن وحقوقه التي أقرها الدستور والتشريع.

وتم التطرق للالتزام المتعلق بالإعلام (4 مواد) والالتزام باستقبال المواطن في (3 مواد) واستدعاء المواطن في (6 مواد)، وعالج التحسين الدائم لنوعية الخدمة من خلال (9 مواد)⁴.

سنعالج هذه الالتزامات من خلال التركيز على 3 عناصر أساسية

أولاً: إعلام المواطن

إعلام المواطن صلاحية تمنح له من أجل مساءلة الإدارة عن قراراتها قبل أو بعد أن تتخذها، والاطلاع على ملفاتها التي لها علاقة بحياته الخاصة، فهو يعد أسلوباً أساسياً للحصول على المعلومات التي تحوزها الإدارة والتزامها بالإعلام في الوقت نفسه ومن أهم الطرق:

1- النشر:

عرفته محكمة التنازع بفرنسا على أنه "مجموعة من الأعمال التي تهدف إلى إعلام الجمهور بالنصوص الجديدة" ليشمل مجموعة المعلومات المكتوبة التي

1- المرسوم الرئاسي رقم 131/88. مرجع سابق.

2- التعديل الدستوري لسنة 2020م، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020م.

3- حبشي لزرق، مرجع سابق، ص 02.

4- مصطفى عبد الفتاح دشاش. أولاد سعيد سمية، ص 45.

تتضمنها الجريدة الرسمية والموجهة للجمهور المثقف، ومنها النصوص القانونية كذلك التي تمثل وثائق مكتوبة فعلية نشرها لها شكليات خاصة يستوجب مراعاتها لإيصال المعلومة للمواطن بشكل واضح وبسيط¹.

2- التبليغ:

هو إجراء إداري أساسي تلتزم به الإدارة لضمان إعلام المواطن بقراراتها ويخص أساسا القرارات الفردية الصادرة بخصوص فرد أو أفراد معينين أو حالات معينة، الأساس أن يكون الأفراد معروفين بذواتهم وصفاتهم، كقرار تعيين موظف أو منح رخصة مزولة مهنة معينة، فوجب على الإدارة تبليغ قراراتها الفردية للمعنيين شخصيا، وعند مخالفتها يمكن لها أن تحتج بها في مواجهتهم وتبين قراراتها وفق الإجراءات الإدارية الكفيلة بتحديد السلطة الإدارية المختصة باستقبال تظلمات المعنيين بهذه القرارات، وبالأخص يجب أن يشمل التبليغ اسم الجهة الإدارية المصدرة للقرار، مع ذكر عناصر القرار ومحتواه².

لقد أشار في هذا الصدد التعديل الدستوري السالف الذكر بمبدأ تسبيب القرارات الإدارية أو تعليلها الذي يعتبر مبدأ دستوري باعتبار القرارات الإدارية الفردية أحسن وسيلة يمكن للمواطن أن يقدم طلبات إلى الإدارة ويفرض الدستور عليها إصدار قرار معلل بشأنه، أما تسبيب الإدارة لقراراتها فتعتبر قاعدة دستورية في الجزائر لما تنعكس على أثرها سواء على العمل الإداري أو على نظرة المواطن تجاه إدارته³.

ثانيا: استقبال واستدعاء المواطن

1- زروقي كميلا، الحق في الإعلام الإداري، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع قانون دولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2005، 2006م، ص ص 87، 86.
2- عيدلي صونية، ماي حبيبة، شفافية الإدارة كدعامة أساسية للتسيير المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام تخصص قانون الجماعات المحلية الهيئات الإقليمية، 2018م، ص ص 53، 54.
3- حبشي لزرق، مرجع سابق، ص ص 03، 04.

وسيلتان تساهمان في تقريب المواطن من الإدارة وتجعله يباشر خدماته الإدارية بشكل بسيط ومنظم.

1- استقبال المواطن¹

من خلال المرسوم 131/88، نجد أن المشرع قد عالج ظاهرة استقبال المواطن من خلال الفصل الثاني من هذا المرسوم المحدد للالتزامات الإدارية، وتبعها المرسوم 212/96 وكذا المرسوم رقم 192/03 اللذان تناولوا التزام الإدارة بتحسين استقبال المواطنين وبإعلامهم وتوجيههم²، ويشكل استقبال المواطنين أو الجمهور من قبل الإدارة حجر الأساس وسط كل إدارة عمومية، وعنصر من العناصر الهامة التي تهتم بقضايا وانشغالات المواطنين ومتابعتهم اليومية، فمن أهم هذه القضايا والانشغالات ما أكدت عليه المادة 55 من التعديل الدستوري لسنة 2020 عندما نصت على " يتمتع كل مواطن بالحق في الوصول إلى المعلومات والوثائق والاحصائيات، والحصول عليها وتداولها"³ مما تزيد للمواطن من ثقة في إدارته. فلإنجاح هذه الظاهرة وجب على الموظف المختص التحلي بالصبر وحسن المعاملة، الابتسامة، التأهيل للتوجيه الجيد للمواطنين وتيسير عملية إرشادهم بحسب موضوع القضية المطروحة، أو إبداء النصح والولوج في الإدارة المختصة وذلك وفق برامج مختصة ومسطرة ووفق معالجة معتبرة وقيمة⁴، وأوجب إقامة وتنظيم هياكل أو ما يعرف بمكاتب الاستقبال من حيث تجهيزها وتزويدها بمختلف الوسائل المادية والبشرية للتكفل باستقبال المواطن منذ دخوله رحاب المصلحة أو الهيئة المعنية في أحسن الظروف الممكنة⁵.

1- انظر المواد من 12 الى 14، من المرسوم 131/88، مرجع سابق. ص 1015.

2 - مصطفى عبد الفتاح دشاش، أولاد سعيد سمية، مرجع سابق ص 53.

3- المادة 55 من التعديل الدستوري لسنة 2020م، المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، مرجع سابق. ص 15.

4- غزلان سليمة، مرجع سابق ص 177.

5- باحمو مصطفى، عزيزي عبد القادر، المرفق العام ورهان تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، 2019م، ص 51.

2-إستدعاء المواطن¹

استند محرري مرسوم 131/88، لتحقيق الشفافية التامة في العلاقة التي تربط المواطن بالإدارة، إلى إقرار جملة من القواعد التي تحد من ظاهرة لا شفافية النشاط الإداري، من أبرزها موضوع استدعاء المواطن، نص عليه وفق مجموعة من الشروط من خلال المواد من 15 الى 20، والذي جعل منع استثناء، لا يجب اللجوء إليه إلا إذا نص عليه التنظيم المعمول به، أو لضرورات المصلحة أو عند تعذر اللجوء لوسيلة أخرى غير الاستدعاء، ويجب الالتزام بعناصر الوثيقة التي تتضمن الاستدعاء والتي يوقعها الشخص المخول قانونا، ولا يجوز للإدارة استدعاء المعني خارج أيام العمل وفي حالة تعذر الحضور يمكن أن ينيب عنه زوجه أو أحد أصوله أو فروع².

وفي هذا الصدد نصت المادة 77 من التعديل الدستوري الجديد 2020 " لكل مواطن الحق في تقديم ملتمسات إلى الإدارة بشكل فردي أو جماعي، لطرح انشغالات تتعلق بالمصلحة العامة، أو بتصرفات ماسة بحقوقه الأساسية، يتعين على الإدارة المعنية الرد على الملتمسات في أجل معقول"³. جاءت هذه المادة لتؤكد على ضرورة الإدارة في احترام آراء وحقوق المواطن من خلال استقباله والسماع له أو استدعائه لتلبية حقوقه.

ثالثا: تحسين نوعية الخدمة العمومية⁴

راعى المشرع تنظيم الخدمة العمومية بموجب المرسوم رقم 131/88 المنظم لعلاقة الإدارة بالمواطن، في القسم الرابع منه وهو من أبرز الالتزامات التي فرضها المرسوم على الإدارة تطبيقها والحرص عليها للتحسين من نوعية خدماتها المقدمة

1- انظر المواد من 15 الى 20، من المرسوم 131/88، مرجع سابق. ص 1015.

2- مصطفى عبد الفتاح دشاش. أولاد سعيد سمية، ص 57.

3- المادة 77، التعديل الدستوري لسنة 2020م، مرجع سابق. ص 18.

4- انظر المواد من 21 الى 30، من المرسوم 131/88، مرجع سابق. ص ص 1015، 1016.

للمواطن وتسهر على تبسيط وتطوير إجراءاتها وتنظيم عملها لتتأقلم مع المعايير والتقنيات الحديثة وعصرنة الإدارة¹.

1- تبسيط الإجراءات الإدارية

وجب على الإدارة اتباع البساطة في تصميم الاستمارات ومحاولة الاختصار قدر الإمكان والعمل على سهولة المضمون والجاذبية في الشكل وسهولة القراءة، وعدم إرهاق المواطن بوثائق غير ضرورية عند دراسة أي ملف. فعليها أن تعد الوثائق الضرورية لكل ملف وهذا من اختصاصها، كما يجب عليها التنسيق بين المصالح الإدارية التي تشترك في دراسة أو تسليم أي وثيقة ما، والحرص على التسليم الفوري للوثائق والعقود التي لا يتطلب تسليمها أجلا يحدده القانون والرد على الشكاوى التي يقدمها المواطنون².

1- تطوير خدمات الإدارة

إن التقنيات الحديثة التي تباشرها الإدارة في الآونة الأخيرة ساهمت في تسهيل خدماتها للمواطن وأدت إلى تغيير جوهري في ثقافة تنفيذ ومباشرة مختلف الخدمات والمعاملات الإدارية والهدف الاستراتيجي لتطوير الخدمات الإدارية هو تبسيطها ودعمها لكل الأطراف المعنية الحكومة والمواطنين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تساعد في ربط العلاقة بين الإدارة والمواطن وتدعيم الأنشطة والعمليات³.

الفرع الثاني: واجبات المواطن

كما فرض القانون على الإدارة التزامات ضرورية تجاه المواطن، كذلك للمواطن واجبات قانونية واجب عليه احترامها والأخذ بها، وسيتم تقسيم في هذا الفرع الواجبات

1- سليمة غزلان، مرجع سابق، ص ص 148، 149.

2- العرنان مولود علي، العلاقة بين الإدارة والمواطن: قراءة في جدلية الإدارة الحاكمة أو الخادمة، الوضع في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 35، 2011م ص 176.

3- مومنين فاطمة الزهراء، الخدمة العمومية الإلكترونية في الجزائر (2018/2013) م، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، 2019م، ص 12.

إلى قسمين، واجبات المواطن من خلال الدستور (أولاً)، وواجبات المواطن من خلال المرسوم 131/88 (ثانياً).

أولاً: واجبات المواطن في الدستور

نص الدستور إلى مجموعة من الواجبات في الفصل الخامس المتمثلة في¹:

1- لا يعذر بجهل القانون، يجب على كل شخص أن يحترم الدستور وقوانين الجمهورية.

2- يجب على كل مواطن أن يحمي ويصون استقلال البلاد وسيادتها وسلامة ترابها الوطني ووحدة شعبها وجميع رموز الدولة، يعاقب القانون بكل صرامة على الخيانة والتجسس والولاء للعدو، وعلى جميع الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة.

3- على كل مواطن أن يؤدي بإخلاص واجباته تجاه المجموعة الوطنية. التزام المواطن إزاء الوطن وإجبارية المشاركة في الدفاع عنه، واجبان مقدسان دائمان.

تضمن الدولة احترام رموز الثورة، وأرواح الشهداء، وكرامة ذويهم، والمجاهدين. وتعمل كذلك على ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة.

4- يمارس كل واحد جميع حرياته، في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لاسيما احترام الحق في الشرف، وستر الحياة الخاصة، وحماية الأسرة والشبيبة والطفولة.

5- كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة ويجب على كل واحد أن يشارك في تمويل التكاليف العمومية، حسب قدرته الضريبية.

لا يجوز أن تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون، ولا يجوز أن تحدث بأثر رجعي أية ضريبة أو جباية أو رسم، أو أي حق كيفما كان نوعه.

1- أنظر المواد من 74 إلى 80، الفصل الخامس، الدستور الجزائري، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016م، المتضمن التعديل الدستوري، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016م، ص ص 15، 16.

كل عمل يهدف إلى التحايل في المساواة بين المواطنين والأشخاص المعنويين في أداء الضريبة يعتبر مساساً بمصالح المجموعة الوطنية ويقععه القانون.

يعاقب القانون على التهرب الجبائي وتهرب رؤوس الأموال.

6- تحت طائلة المتابعات، يلزم الأولياء بضمان تربية أبنائهم وعلى الأبناء واجب القيام بالإحسان إلى آباءهم ومساعدتهم.

7- يجب على كل مواطن أن يحمي الملكية العامة، ومصالح المجموعة الوطنية، ويحترم ملكية الغير.

ثانياً: واجبات المواطن في ظل المرسوم 131/88

تمثل واجبات المواطن التي نص عليها المرسوم 131/88 في القسم الأول من

الفصل الثالث المتمثلة في:

1- يجب على المواطن أن يسهم في ترسيخ سلطة الدولة من خلال احترام الموظف الذي يمثل الإدارة ويجسمها، كما على المواطن والموظف كليهما أن يحترما سلطة الدولة ويفرضا احترامها، وهما ملزمان بمراعاة القوانين والتنظيمات المعمول بها.

2- يجب على المواطن أن يتحلى بالانضباط والحس المدني ويمتنع عن تعكير حسن سير المصلحة، ويسهر على رعاية الأماكن والأماكن العمومية.

3- يجب على المواطن أن يسهم في تحسين سير الإدارة عن طريق تقديم اقتراحات بناءة من خلال دفاتر الملاحظات والتنظيمات المفتوحة لدى كل مصلحة عمومية وعبر كل وسيلة أخرى موضوعة تحت تصرفه.

من خلال المواد¹ الثلاثة الأساسية يتبين لنا أن المشرع أكد على ضرورة الحرص على تطبيق القوانين وترسيخ مبدأ الاحترام المتبادل بين المواطن والموظف والدولة (المادة 31) وألزم المواطن على روح الانضباط والمحافظة على المصالح

1- أنظر المواد 31، 32، 33، المرسوم 131/88، مرجع سابق، ص ص 1016، 1017.

والمرافق والممتلكات العمومية بهدف الاستمرارية (المادة 32) وقد قدم المشرع وسيلة فعالة تساهم في تطوير وتحسين سير الإدارة من خلال تدوين المواطن ملاحظات واقتراحات بمختلف الوسائل المتاحة على مستوى كل مصلحة عمومية (المادة 33).

المطلب الثاني: الوسائل العامة والخاصة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن

سننتظر في هذا المطلب إلى الوسائل التي ساهمت في تفعيل وربط العلاقة بين الإدارة والمواطن وبنقسهما إلى وسائل عامة وخاصة.

الفرع الأول: الوسائل العامة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن

يوجد ثلاث وسائل لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن تتمثل في الوسائل التنفيذية والقضائية والتشريعية.

أولاً: الوسائل التنفيذية لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن

تتجلى الوسائل التنفيذية لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن في القرار الإداري والتنظيم الإداري:

1- القرار الإداري

لقد أشارت المادة 26 من التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 إلى وجوب التزام الإدارة برد مغل وفق أجل معقول بشأن كل ما يتعلق بالطلبات التي تستوجب إصدار مختلف القرارات الإدارية¹، فللقرارات الإدارية دورا هاما للقيام ومباشرة مختلف العمليات الإدارية، كعملية التخطيط والتنظيم والرقابة، فهي منطلق للقيام بأية عملية إدارية من خلال تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال مختلف الوسائل العلمية والتكنولوجية المتعددة للحصول على المعلومات الكافية للتنظيم الإداري فهو ميدان واسع للرقابة الإدارية والسياسية والشعبية والقضائية على النشاط الإداري في الدولة وأنجع وسيلة قانونية في يد السلطات الإدارية للحصول على

1- أنظر المادة 26، من التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020م، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، مرجع سابق. ص 10.

الخدمات اللازمة لتحقيق الصالح العام دون توقف ذلك على رضا وموافقة الأشخاص، مما يؤدي ذلك لتحقيق الفاعلية والسرعة في الوظيفة الإدارية¹.

2-التظلم الإداري

التظلم الإداري وسيلة لتحريك عملية الرقابة الإدارية الذاتية وفعالة لحل المنازعات الإدارية بين الأفراد والسلطات الإدارية في الدولة إداريا ووديا، فهو عبارة عن وسيلة كفلها القانون للمتظلم لمواجهة ما تصدره الإدارة ضده من جزاءات يعتقد عدم مشروعيتها ويلتمس فيه أن تعيد الإدارة النظر في قرارها الذي أضر بمركزه القانوني عن طريق السحب أو التعديل، وهو وسيلة لتخفيف عبء الملفات المطروحة على القضاء وإعطاء فرصة للإدارة لمراجعة قراراتها قبل طرحها على القضاء، فالتظلم إجراء قانوني يتمثل في طعن إداري يقوم به الشخص الذي يريد مقاضاة الإدارة كإجراء أولي عن توجيهه لشكوى أو احتجاجا أو التماسا للإدارة، ويدعي ذلك الإجراء تظلما مسبقا².

ثانيا: الوسائل التشريعية والقضائية لتنفيذ علاقة الإدارة بالمواطن

1-الوسائل التشريعية

لتقريب الإدارة من المواطن واستجابة لأهم تطلعات التنمية، أصدر قرار ترقية 10 مقاطعات إدارية بجنوب الوطن إلى ولايات بصلاحيات كاملة ذات أهمية بالغة من حيث تقريب الإدارة من المواطن وتعزيز اللامركزية، للاستجابة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالقرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المتعلق بترقية المقاطعات الإدارية إلى ولايات بصلاحيات كاملة وفقا لقانون التنظيم

1- عمار عوادي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هوم، للطبع والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، ب.ط، 2003 م، ص ص 10.09.

2- بوزيفي شريفة، التظلم الإداري كألية لفض النزاع الإداري - دراسة مقارنة- بين نصوص قانون الإجراءات المدنية 154/66 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية 09/08 وقانون الصفقات العمومية، مجلة صوت القانون، جامعة الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020م، ص ص 886.887.888.

الإقليمي الجديد يهدف إلى تكريس مبدأ تقريب الإدارة من المواطن بمناطق الجنوب التي تتميز بمساحات شاسعة وبمسافات متباعدة، وتعزيز اللامركزية ستساهم في تشجيع روح المبادرة من طرف المسؤولين على المستوى المحلي وفك العزلة وعلى الخصوص مناطق الظل مما سيعزز من تطويرها تنموياً¹.

2. الوسائل القضائية

عزز المشرع الجزائري مجال التسوية بإجراءات ذات طبيعة مختلفة يتم إجراؤها على مستوى القضاء وبعيدا عن الإدارة من خلال تقليص الفوارق بين طرفي النزاع ووضعها في نفس المرتبة أمام القاضي بعيدا عن امتيازات السلطات الممنوحة للإدارة العامة لتعزيز الثقة لدى المواطن مقارنة بمجال التسوية الإدارية الذي يجد نفسه على مستواها في مركز أضعف وهو يخاصم الإدارة².

فبالنسبة للقضاء الإداري في تفعيل علاقة الإدارة بالمواطن فالجزائر ضمن الدول التي أخذت بازدواجية القضاء من الناحية العضوية والمادية، جعلت للإدارة صاحبة الامتياز قضاء خاص بها، يفصل في كل المنازعات التي تكون طرفا فيها، سواء كانت مدعية أو مدعى عليها ليحفز المواطن المتضرر اللجوء إلى القضاء الإداري للمطالبة بحقوقه.

أما القضاء العادي فدوره غير مباشر في تفعيل علاقة الإدارة بالمواطن فهو يقوم من خلال تفعيل مسؤولية الموظفين القائمين على تسيير الإدارات العمومية والمرافق العامة، على غرار المسؤولية الجزائية المتعلقة بالمواطن والموظف المرتكب لمخالفات وجنح وجنایات تبرر متابعتهم أمام المحاكم الجزائية³.

الفرع الثاني: الوسائل الخاصة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن

1- حاجي حسين، علاقة المواطن بالإدارة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي-التبسة-، 2020، 2021م، ص 50.

2- غزلان سليمة، مرجع سابق، ص 211.

3- حاجي حسين، مرجع سابق، ص ص 51، 52.

من الوسائل الخاصة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن وسيلتان أساسيتان نبيهما في هذا الفرع.

أولاً: وسيط الجمهورية

التجأت عدة دول إلى استحداث آليات جديدة لتحقيق أكبر ضمانة لحقوق وحرية المواطن اليومية الناجمة عن الاختلالات الإدارية بأقل تكلفة وأكثر بساطة، انعكست في إنشاء هيئة وسيطة بين الإدارة والمواطن تتلقى دعاوى المواطن المتضرر من الأداء الإداري، باعتبارها أكثر حرصاً لحل المشاكل الفردية¹.

طبقاً لنص المادة الأولى والثانية من المرسوم الرئاسي 113/96 المؤرخ في 23/03/1996²، إنه يؤسس وسيط الجمهورية وتعتبر هيئة طعن غير قضائية تنشأ بموجب مرسوم رئاسي فهي تعتبر سلطة رئاسية مستقلة تهدف للمحافظة على حسن وتقريب العلاقة بين الإدارة والمواطن وحماية الحقوق والحريات، وتم تزويده بوسائل مادية وبشرية حسب المرسوم الرئاسي 197/96 المؤرخ في 26/05/1986.

وتتمثل طريقة عمل وسيط الجمهورية في شكل تلقي الشكاوى من المواطنين لكن بشروط من خلال ما ذكرته المادة 3 من الفقرة الثانية من المرسوم 113/96 على أنه "... وفي هذا الإطار يمكن لأي شخص طبيعي، استنفذ كل طرق الطعن ويرى أنه وقع ضحية غبن بسبب خلل في تسيير مرفق عمومي أن يخطر وسيط الجمهورية".

أي لا بد من توفر شرطان أساسيان لأجل قبول الشكاوى من طرف وسيط الجمهورية وهي أن يكون الشخص قد وقع ضحية غبن تسيير مرفق عام، وأن يستنفذ الشخص المشتكى جميع طرق الطعن الإدارية والقضائية العادية وغير عادية.

1- بوسنينة عبد الحفيظ، ركاوي عبد القادر، شوشان حسين، الوسائل الكفيلة بتفعيل علاقة المواطن بالإدارة في النظام السياسي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي- 2020-2021م، ص 77.

2- المرسوم الرئاسي 113/96 المؤرخ في 23/03/1996م، المتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20.

ولوسيط الجمهورية الدور البارز لربط هذه العلاقة من الدور الرقابي على الإدارة من خلال الاستعانة بأية مؤسسة أو هيئة لأخذ المعلومات اللازمة والاطلاع على الوثائق والملفات التي لها علاقة بالقضية باستثناء المجالات المنصوص عليها قانوناً (المادة 3)، وله دور ثانوي يتمثل في الدور الحمائي من خلال حماية حقوق وحرّيات المواطنين العامة (المادة 2)¹.

والنتائج المترتبة عن أعمال وسيط الجمهورية:

فبالنسبة للشخص المتظلم يقوم وسيط الجمهورية بالرد على انشغاله، إما إيجابياً بحل المسألة محل الطعن، ويمكن أن يكون الرد سلبياً في حالة استحالة إيجاد حل للمسألة محل الطعن، أما بالنسبة للإدارة محل التظلم يقوم على المساهمة في ممارسة الرقابة العامة عليها وفق تقارير يرسلها وسيط الجمهورية تتضمن اقتراحات وتدابير، ويمكن إرسال مراسلات وتوصيات واقتراحات للإدارات محل التظلمات لتحسين وسير المرفق العمومي مما يحافظ على حقوق وحرّيات الأفراد².

ثانياً: المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كرس المؤسس الدستوري بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، فقد تكفل المرسوم رقم 76/17، الذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، ونظم القانون رقم 16-13 كيفية تعيين الأعضاء والقواعد المتعلقة بتنظيمه وسيره³.

1- فلاق عمر، علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر، (دراسة قانونية للمرسوم 131/88 مكانة المواطن في تجربة وسيط الجمهورية الأسبق ثم اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ب.ت، ص ص 6،5.

2- طيبون حكيم، هيئة وسيط الجمهورية كألية بديلة لحماية الحقوق والحرّيات، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 8 العدد 2، 2022م، ص 63.

3- رابطي زاهية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان كهيئة استشارية في ضوء التعديل الدستوري 2020م، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، المجلد 15، العدد 03، 2022م، ص 396.

يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على ترقية حقوق الإنسان، من خلال تقديم آراء وتوصيات ومقترحات وتقارير إلى الحكومة أو إلى البرلمان حول كل ما يتعلق بحقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي، ويقوم كذلك على دراسة مختلف المشاريع والنصوص التشريعية والتنظيمية وتقديم ملاحظات وتقييم النصوص السارية المفعول وفق المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، يعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان من الوسائل الأساسية التي ستطور من علاقة الإدارة بالمواطن وبفضله ستقرب أكثر المواطن بالإدارة لتلبية حاجياته بشكل أفضل وبسيط وإنشاء علاقة دائمة¹.

1- حاجي حسين، مرجع سابق، ص 62.

ملخص الفصل الأول:

تعتبر علاقة الإدارة بالمواطن ركيزة أساسية في كل دولة حول العالم فهي علاقة حساسة لما فيها من نشاط دائم وخدمات مختلفة وأن سر أي علاقة ناجحة في شتى مجالات الحياة السياسية الدولية الاجتماعية...، تكمن من خلال مبادئها الرئيسية، أما فيما يخص علاقة الإدارة بالمواطن فمبادئها مركزة أساساً وفق مبدأ الشفافية فيمكن اعتبارها لغة الإدارة مع المواطن ولتطوير الإدارة وتقريبها من المواطن فلا بد من إشراكه في مختلف المواضيع والمشاريع والتدابير والقرارات الإدارية، على أن يبادر باقتراحات وملاحظات منتظمة وبناءة وهذا ما يسمى بمبدأ المشاركة أما مبدأ الحياد فقد اعتمده الإدارة للمساواة أمام جميع المواطنين في حقوقهم وتقديم أكبر قدر ممكن من الخدمات والتسهيلات لإرضائهم وتلبية حاجياتهم الإدارية فقد جاء المرسوم 131/88 ليعطي إضافة نوعية من خلال تعزيز علاقة الإدارة بالمواطن وفق مجموعة من الالتزامات على عاتق الإدارة تجسيدها وكذلك مجموعة من الواجبات على المواطن مراعاتها.

ولإعطاء فرصة أكبر لتجسيد هذه العلاقة بحقيقتها وجب تفعيل مجموعة من الوسائل التنفيذية والوسائل التشريعية والقضائية، ووسائل خاصة كوسيط الجمهورية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان فهما الوسيلتان الأقرب، والتي تساعد المواطن على الحصول على حقوقه بشكل أفضل.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: علاقة الإدارة الإلكترونية بالمواطن

في ظل التقدم العلمي الذي شهده العالم والتطور التكنولوجي وانتشار الثقافة الإلكترونية بمختلف أنواعها وتطور الحاسوب وتطبيقاته وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور شبكات الانترنت سارعت دول العالم إلى إدخال تقنيات متعددة الاستخدامات إلى الإدارات العامة التي تمثل العمود الفقري والتي تقوم عليه الحكومات، تهدف إلى التخلص من الإدارة التقليدية والتحول نحو الإدارة الإلكترونية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الإدارة الإلكترونية (المبحث الأول)، أما (المبحث الثاني) سندرس إسهامات والآثار التي وصلت إليها الإدارة الإلكترونية في تطوير خدمة المواطن¹.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

إن التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية هو بحد ذاته ثورة إدارية ستوفر للإدارة إمكانيات جديدة ووسائل إلكترونية متعددة وسهلت التواصل مع المواطن والسعي نحو تسهيل مختلف الخدمات الإدارية وتبسيطها والتقليص من إجراءاتها الواسعة للوصول لحقيقة هذا التطور الذي ساهم في تحسين وتطوير هذه العلاقة لابد أن نتطرق إلى تعريف مبادئ الإدارة الإلكترونية (المطلب الأول)، وهل حققت هذه العلاقة نتيجة إيجابية في تطوير خدمة المواطن من خلال إسهاماتها وآثارها وهذا ما سنعالجه في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية ومبادئها

لإدارة الإلكترونية عدت تعاريف توصلنا إلى الفهم الحقيقي لهذا الجهاز الذي أصبح حديث العصر لما له من أهمية بالغة، ولكي تنجح الإدارة الإلكترونية

1- بوشفيرات رضوان، بوعبد الله علي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية، دراسة حالة بلدية الشقفة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل- 2017، 2018م، ص 10.

وتصل إلى مبتغاها فلا بد من تطوير علاقتها مع متعاملها وفق مبادئ حديثة وصارمة وبالأخص المواطن الذي يعتبر العنصر البارز في هذه العلاقة.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية

تناول العديد من الباحثين والمفكرين في مجال الإدارة الالكترونية هذا المفهوم من زوايا مختلفة، وسنعرض بعض من التعاريف الإدارية الالكترونية:

عرفها محمد عامر:¹ " بأنها منظومة الكترونية متكاملة، تعتمد على تقنية الاتصالات والمعلومات، لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفيذ، بواسطة التقنية الرقمية الحديثة".

فيما عرفها ياسين غالب:² "منظومة الأعمال والأنشطة التي يتم تنفيذها الكترونياً عبر الشبكات".

وعرفت بأنها عبارة عن مدخل جديد يتمثل في استخدام المعرفة والمعلومات المختلفة ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وإنجاز الأعمال التنفيذية واعتماد الانترنت والشبكات الأخرى في تقديم الخدمات والسلع بصورة الكترونية حديثة بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في الإدارة وبين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرار ورفع كفاءة الأداء وفاعليته.

كما تعرّف أيضا على أنها وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلا عنها ولا تهدف إلى إنهاء دورها، الشيء المميز فيها أنها إدارة بلا أوراق بل تستخدم الأرشيف الالكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والوسائل الصوتية وهي إدارة بلا زمان حيث تعمل أربع وعشرين ساعة في اليوم وهي إدارة بلا تنظيمات جامدة.³

1- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007 م، ص 28.

2- سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، ب.ط، الرياض، 2005 م ص 22.

3- عمر موسى جعفر القرشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2015م، ص 38.

من خلال التعاريف التالية يتبين لنا أن الإدارة الالكترونية هي عبارة عن استخدام الإدارة للمعلومات ومباشرة خدماتها بشكل رقمي تكنولوجي حديث للرفع من مستوى كفاءاتها وفعاليتها.

الفرع الثاني: مبادئ الإدارة الالكترونية

للوصول إلى تحقيق تطور وتحول ناجح في تطبيق الإدارة الالكترونية، لابد أن نركز على مجموعة من المبادئ الضرورية التي يجب الوقوف عليها واتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة من نمط الإدارة الالكترونية¹. بحيث تتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً: جودة الخدمات المقدمة للمواطنين

يتمثل في إنشاء بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات المهياة مهنيا لاستخدام الوسائل الحديثة بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها مع الزامية انتقاء المعلومات بشكل جوهري للموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة واحصائيات متنوعة ومطابقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج النهائية، واقتراح حلول عملية مناسبة لكل مشكلة².

ثانياً: التركيز على النتائج

اهتمام الإدارة الالكترونية صبّ على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة وبارزة في أرض الواقع³. لأن المواطن لا يهتم كثيرا فلسفة العمل والنشاط الإداري وإنما يهتمه

1- مغربي شهرزاد مروى، حاكمي اكرام، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة-2020، 2021م، ص 15.

2- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة، منتوري قسنطينة، 2009، 2010م، ص 15.

3- موبحة خولة، دخموش عايد، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية دراسة ميدانية-بلدية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2020، 2021م، ص 47.

صحة العملية الإلكترونية وبروز نتائجها الفعالة على أرض الميدان، فينبغي أن تحقق الإدارة الإلكترونية فوائد للجمهور وتجتهد بهدف تحقيق مصالح المواطن، وخدمة دائمة على مدار الساعة وإنجاز عمل متقن بكفاءة وفي وقت سريع¹.

ثالثا: سهولة الاستعمال والاتاحة للجميع

يقصد بهذا المبدأ أن التقنيات الحديثة للإدارة الإلكترونية متاحة لجميع المواطنين في المنزل، في ميدان العمل، في ميدان التدريس والمكتبات هذا ليتمكن كل مواطن وكل وافد من التواصل مع الإدارة الإلكترونية، كما أن نظام الإدارة الإلكترونية يقوم على أسس سهلة وواضحة الاستعمال يمكن ربط الاتصال بالجمهور والإدارات الحكومية بسهولة وإتمام الإجراءات ببساطة وبساطة.

رابعا: التغيير المستمر

من المبادئ الأساسية للإدارة الإلكترونية أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود والرفع من مستوى الأداء، سواء بهدف إرضاء الزبائن أو هدفها التفوق في مجال المنافسة، فضمن جميع الحالات فإن الزبون يعتبر المستفيد الأول من هذا التطور المستمر والمتواصل².

خامسا: تخفيض التكاليف

يتمثل في أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد مختلف المنافسين على تقديم الخدمات المتعددة بأسعار زهيدة، ينتج عنهما تخفيض التكاليف ورفع مستوى

1- جارة صونية، جارة حنان، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء المرفق العمومي في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2019، 2020م، ص 14.

2- بوفنيك بحوص، شواري علي، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية بقطاع التربية الوطنية بالجزائر، دراسة حالة مديرية التربية لولاية غرداية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة غرداية، 2019، 2018م، ص 16.

الأداء وتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد معتبر من المشاركين الذين يستفيدون من الخدمات، وفق أسعار زهيدة كلما كثر عددهم¹.

من خلال هذه المبادئ يتبين لنا أنها ستساهم في تحول وتطور واسع في ميدان الإدارة الإلكترونية، وهذا لصرامة هذه المبادئ وتركيزها على كل ما يسهل للمواطن الحصول على خدمات راقية ونتائج مجسدة وتكاليف مساعدة وفق تغيرات مستمرة.

المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

في هذا المطلب سنتناول مجموعة من الدوافع التي كانت السبب الرئيسي للحصول على إدارة وفق معايير الكترونية وتكنولوجيا حديثة (الفرع الأول)، ومتطلبات ستوفر محيط عمل يسهل على الإدارة الإلكترونية مباشرة مختلف خدماتها بشكل بسيط وعلى المدى الطويل (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دوافع التحول نحو الإدارة الإلكترونية

سنعرض في هذا الفرع مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الضرورة الملحة للتغيير والتحول إلى إدارة الكترونية يمكن تجسيدها على أرض الواقع:

أولاً: تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به

يعتبر توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المواطن وتمكينه من الحصول على فوائد متعددة تساعد على تحسين أداء المؤسسات وإتاحة لها الفرصة للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من مختلف المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي.

1- فراحي وهيبة، الإدارة الإلكترونية كألية لتحسين الخدمة العمومية -دراسة حالة بلدية البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال استراتيجية، جامعة البويرة، 2018/2019م، ص 10.

ثانيا: توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية

اعتبرت دافعا للعديد من دول العالم بهدف تحسين خدماتها ولترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من جهة، ولإرضاء المواطن من جهة أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع بفضله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات على المستوى المحلي بما تقدمه الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها¹.

ثالثا: تزايد الضغط الشعبي على الحكومات

تعبّر عن تطلعات المواطنين واحتياجاتهم للحصول على خدمات أفضل، أسرع وأسهل للوصول للمعلومات، لطالما تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقوقه في الوصول الى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي.

رابعا: الكفاءة والتطور في تقديم الخدمات

تساعد الكفاءة على تقليص الأخطاء، وخفض التكاليف والحد من البيروقراطية من خلال إعادة تحديد الإجراءات، وتقديم الخدمات بصورة أفضل، تعتبر من الدوافع الرئيسية للإدارة الإلكترونية، إذ تقوم على تطوير الأفراد في التعامل مع الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على الخدمات المختلفة، ويتم تحسين هذه الخدمات من خلال عامل الكفاءة وتشديد المراقبة والإجراءات².

خامسا: قفزة الحاسوب

تمثل في انعكاس تقنية الحاسوب على نظريات الإدارة والمفاهيم الإدارية، فقد أصبحت الآلات تتخذ العديد من القرارات وفق برامج إلكترونية حديثة، فبدأت الآلة

1- قبورة عبد المالك، أهمية الإدارة الإلكترونية في ترقية المرفق العام، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020/2019م، ص ص 22، 23.

2- فراحي وهيبية، مرجع السابق، ص ص 16، 17.

تتوب عن الإنسان في كثير من مجالات العمل، فالتطبيقات الجديدة للحاسوب والقفزات التطورية والفوائد المحسوسة التي حققها على مختلف الأصعدة أصبحت دافعا مهما للتحول نحو الإدارة الإلكترونية.

سادسا: تطور الاتصالات

إن شبكة الاتصالات والأنترنت ساهمتا بشكل كبير في تعزيز فكرة تحول الإدارات إلى تعميم تطبيقات تقنية لما أتاحتها الاتصالات من تواصل فعال، سريع ومختصر للوقت، والجهد والإمكانيات المادية عبر شبكات الاتصالات الإدارية، وكذلك الدور الفعال الذي ساهمت من خلاله الأنترنت العالمية من انفتاح للإدارات على آفاق التنمية العالمية وما وفرته من تواصل بين الأجهزة الإدارية والمواطنين¹.

سابعا: السيطرة الادارية

التقنية المستخدمة في مشروع الإدارة الإلكترونية تساعد بشكل كبير على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة، من خلال توقع الخلل وتتبع مختلف معاملات المواطنين وتقلل من البيروقراطية، وتمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطورا اقتصاديا أسرع، واستقرارا أكبر².

الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية

يعتبر التحول من تنظيم إداري تقليدي إلى تنظيم الاتصالات الإلكترونية عملية متعددة الجوانب وأنها ليست بسيطة وتقنية بحتة يمكن استزادها وغرسها في أي بيئة وإنما هي عملية توظيف واستخدام التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمعات والتي تستلزم توفير متطلبات عديدة من أهمها:

1- منوار بسمة مرزوق وهيبة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات العمومية دراسة حالة بلدية امشدالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-2017،2018م، ص ص 08،09.

2- فراحي وهيبة، مرجع السابق، ص 17.

أولاً: متطلبات إدارية

كي تحقق المؤسسات أهدافها المبتغاة تحتاج إلى إدارة جيدة تتأقلم مع التطوير والتغيير أي مواكبة العصر الحديث وتدعمها وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية، مع ضرورة توفير قيادات إدارية الكترونية تتعامل بكفاءة وفعالية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفر وسائل تساعد على الابتكار وإعادة هندسة الثقافة التنظيمية للإدارة بهدف صنع المعرفة الحديثة.

ثانياً: متطلبات مالية

إن مشروع الإدارة الالكترونية من أهم المشاريع الضخمة التي تتطلب أموال ضخمة لكي تضمن الاستمرار وتعمل بشكل متطور ومنظم وتبلغ أهدافها، ولتحسين مستوى البنية التحتية وتوفير الوسائل العصرية من أجهزة وأدوات وبرامج الكترونية وتحديثها من حين لآخر، والقيام بتدريب العناصر البشرية بشكل مستمر، فلا بد توفير التمويل الكافي لهذا المشروع، فالتخطيط المالي الرشيد دور مهم ويعد من أهم متطلبات الإدارة الالكترونية مما يقتضي ضرورة رصد ميزانية مستقلة للمشروع بحيث تكون تحت المراجعة الدورية لغرض ديمومة التمويل المستمر له¹.

ثالثاً: متطلبات قانونية

وجب وضع وسن القوانين الملائمة لأعمال الحكومة الالكترونية وتطبيق مختلف التقنيات الالكترونية المتمثلة في الدفع الالكتروني والتوقيع الالكتروني مثلاً، وهو ما يوصف بالبناء القانوني لإرساء معالم الإدارة الالكترونية، المتضمن التشريعات الخاصة بالتعامل بدليل الاثبات الالكتروني، والعمل على تكريس حق الخصوصية وتجريم الأفعال المتعلقة باقتحام المواقع الالكترونية وانتهاك التوقيع الالكتروني².

1- زين يونس، حفوطة الأمير عبد القادر، اسهامات الإدارة الالكترونية في تحقيق جودة الخدمة العمومية جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي أنموذجاً، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد23، الجزء الأول،2018م، ص 379.
2- خرشى الهام، الإدارة الالكترونية في الجزائر، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية، جامعة محمد لمين الدباغين سطيف2، 2020.2021م، ص18

ولغرض تحقيق الأمن والحفاظ على الخصوصية والتقليل من أنواع التأثيرات السلبية لاستخدام شبكة الأنترنت يتطلب:

- سن القوانين والقرارات التنظيمية وفرض عقوبات مناسبة.
- العمل على تطوير أدوات تشفير في البرمجيات الحديثة المستخدمة للمحافظة على سرية وسلامة المعلومات والتعاملات خاصة ما يتعلق بخدمات الأنترنت¹.

المبحث الثاني: إسهامات الإدارة الالكترونية وأثرها في تطوير خدمة المواطن.

سنتناول في هذا المبحث مجموعة من العناصر التي كانت السبب الرئيسي في مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير مختلف الخدمات للمواطن وفق معايير الكترونية حديثة، ومعالجة الآثار التي توصلت إليها الإدارة الالكترونية بعد تجربة جديدة وأسلوب مغاير في تقديم الخدمة للمواطن.

المطلب الأول: إسهامات الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن.

سندرس في هذا المطلب مجموعة الوسائل أو الإجراءات الالكترونية القانونية التي ساعدت المواطن في مباشرة خدماته بشكل أسرع وبسيط، وساندت الإدارة في تلبية حاجة المواطن بعيدا عن العوائق والعراقيل الإدارية.

الفرع الأول: التقاضي والقرار الالكتروني.

سنتطرق في هذا الفرع إلى ذكر تعريف وخصائص وعناصر كل من التقاضي الالكتروني من جهة والقرار الالكتروني من جهة أخرى،

أولا: التقاضي الالكتروني.

1- ميرفت قاسم عبود الجبوري، أثر الحكومة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2020م، ص ص 80، 81.

من أهم الوسائل الفعالة في عصرنا الحالي التي سنبين مدى تأثيرها على الإدارة

الإلكترونية

1-تعريفه.

يعرف بأنه " عملية نقل الوثائق وغيرها من المعلومات القضائية إلى المحكمة من خلال الوسائط الإلكترونية بدلا من الورق".

كما عرفه الفقه " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد أساسا على تقنية شبكة الأنترنت وبرامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعوى والفصل فيها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعوى والتسهيل على المتقاضين".

ويعرف أيضا بأنه نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الأنترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الكترونيا¹.

2-خصائصه

- الانتقال من نظام ورقي إلى نظام الكتروني.
- السرعة في تلقي وإرسال المستندات والوثائق.
- استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي.
- سرعة البث في القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي.
- اثبات إجراءات التقاضي الكترونيا.
- جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين وإنشاء محاكم الكترونية.

1- يوسفى مباركة، حنان عكوش، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد 15، العدد 01، 2022م، ص 545.

3- عناصره

أ- التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة لأخرى.

وهو الاتصال المباشر عبر المحادثة المرئية عن بعد بين قاعة المحكمة ومكان آخر يوجد فيه المتهم وأحد الشهود، ويعد أبسط أنظمة الاتصال المرئي والمسموع وأقلها إثارة للمشاكل التقنية والفنية.

ب- التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام السويتش أو المتحدث النشط.

حيث تتعدد الأماكن التي يتم بينها الاتصال للمحاضرة المرئية، كأن تكون المحكمة في دولة ما والشهود في دولة أخرى، أما المتهم في دولة، وتظهر صورة الشخص المتكلم سواء كان القاضي أو المتهم أو الشاهد، مما يتطلب هذا النظام تقنيات جيدة لاستعماله لتحديد مواقع هذه الأماكن.

ج- نظام الحضور المستمر الثابت أو الموحد.

يتم الاتصال في هذا النوع بين خمسة أماكن متعددة وبعيدة عن بعضها جغرافياً، تتمثل في قاعة المحاكمة وأربعة أماكن أخرى متواجدة فيها الأطراف الأخرى لدعوى (الضحية والمتهم) الشهود وغيرهم، وتوجد شاشة لعرض صورهم في مكان مغاير مع أجهزة دقيقة لسماع صوت من يتكلم من المشاركين في الجلسة.

د- نظام الحضور المستمر المتقدم

هو اتصال مرئي مسموع عن بعد، بين القاعة الرئيسية التي تجري فيها إجراءات التحقيق، وبين عدد كبير من الأماكن الأخرى البعيدة عنها، ويعد هذا النظام من أحدث النظم التطبيقية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد، حيث يتم تزويد الأماكن التقنية

بشاشات لعرض الصور وأجهزة الصوت للمحادثة بين المشاركين وتتقسم شاشة العرض إلى أربع أقسام¹.

ثانيا: القرار الإداري الإلكتروني

وسيلة حديثة سنتطرق إليها من خلال مايلي:

1-تعريفه

التشريع الجزائري لم يقدم تعريفا واضحا للقرار الإداري الإلكتروني فقد دفع الفقه للاجتهاد في إعطاء تعريف شامل وواضح:

عرّفه "صالح عبد عايد صالح" على أنه: "إفصاح السلطة الإدارية العامة عن إرادتها المنفردة الملزمة، لما لها من سلطة بمقتضى القوانين والأنظمة النافذة عن طريق الوسائل الإلكترونية، بهدف ترتيب آثار قانونية متى كان ممكنا وجائزا قانونا".

وكما عرّفها الفقيه "محي الدين علاء مصطفى" على أنه: "تلقى الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني، وإفصاحها عن رغبتها الملومة بإصدار القرار الإداري والتوقيع عليه الكترونيا، مع إعلام صاحب الشأن بذلك في موقعه الإلكتروني، وذلك لما لها من سلطة بمقتضى اللوائح والقوانين، وذلك بقصد إحداث أثر قانوني يكون جائزا وممكنا قانونا ابتغاء المصلحة العامة"².

2-خصائصه

- يعد القرار الإداري عمل أو تصرف قانوني صادر من الإدارة لإنشاء أو تعديل أو إلغاء مركز قانوني عام أو فردي.

1- لوني نصيرة، التقاضي الإلكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، العدد الخاص، 2021م. ص ص 04،05.

2- العربي وردية، القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، المجلد 07، العدد 01، 2022م، ص ص 03،04.

- القرار الإداري يصدر بالإرادة المنفردة أي من جانب واحد وهو الجهة الإدارية وهذا ما يميزه عن العقد الإداري.
- القرار الإداري يصدر عن سلطة إدارية سواء كانت مركزية أو لامركزية.
- القرار الإداري قرار نهائي قابلاً للتنفيذ، والتعقيب والتصديق عليه من جانب سلطة إدارية علياً¹.

3- عناصره:

أ- العناصر الشكلية

- عنصر الاختصاص

هو السلطة أو الصلاحية القانونية التي يتمتع بها متخذ القرار في إصدار قرار من الجوانب النوعية والزمنية والمكانية. يتعلق عنصر الاختصاص النوعي بفئات المسائل التي تصدر من شأنها، ويكون القرار معيباً بعبء عدم الاختصاص إذا صدر المسؤول قرار يخرج عن إطار هذه الفئة، أما في ظل نظام الإدارة الالكترونية، فمشكلة الاختصاص النوعي تكون محل نظر كبير وخاصة بالنسبة إلى السلطات الإدارية العليا في الدولة ولا تخول اختصاصاتها إلى جهات أخرى إلا وفقاً للقانون.

أما عنصر الاختصاص الزمني فهو يتصل بالمدة الزمنية التي يتمتع خلالها صاحب الشأن بالسلطة أو الصلاحية القانونية لإصدار القرار، فمن المتوقع في نظام الإدارة الالكترونية أن يظهر عيب الاختصاص الزمني بسهولة ويسر، ويمكن الحد منه من خلال معرفة تاريخ انتهاء الاختصاص الزمني أو بدايته، عن طريق موقع الحكومة الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية،

ويتمثل الاختصاص المكاني في الرقعة الجغرافية أو الإقليمية وهي مجال مباشرة الإدارة لنشاطها، فإذا صدر أحد السلطات المختصة قرار يتعلق بأمور خارج

1- قداش شمامة، عديلي أميرة، القرار الإداري الإلكتروني، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2021، 2022م، ص ص 23، 24.

الإطار المكاني لوحده للتدخل في نطاق وحدة إقليمية أخرى، كان قراره باطلا، بسبب اصابته بعيب الاختصاص¹.

- عنصر الشكل

يمكن للإدارة أن تتخذ شكل الكتروني للقرار الإداري وفق الوسيط الإلكتروني المؤقت، تتمثل هذه الأشكال الإلكترونية معلومات الكترونية، عرفها القانون أنها " معلومات ذات خصائص الكترونية في شكل نصوص أو رموز أو أصوات أو رسوم أو صور أو برامج حاسب ألي أو غيرها من قواعد البيانات"، وجب أن يكون هذا القرار صادرا بطريقة مفهومة لدى جميع المواطنين، كذلك وجب أن يتضمن القرار توقيع متخذه أو التوقيع المجاور، حسب ما نص عليه القانون وإلا اعتبر قرار معيبا في شكله.

- عنصر الاجراءات

يمكن عن طريق الوسيط الإلكتروني المؤتمت تنفيذ عدة إجراءات و ممكن بعد برمجته و تقديمه للبيانات، أن يعلن عن الوظائف الشاغرة، أو استفسارات معينة يتم صياغتها و تدوينها سابقا، للمتقدمين كشكل من أشكال المقابلة أو التعرف الى الشخص المتقدم، وهذا ما نراه في المواقع والصفحات والتطبيقات الإلكترونية إذ يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة في أنحاء العالم كافة، و ممكن لراغبين تقديم السيرة الذاتية الخاصة بهم الى هذه المواقع التي أعلنت عن الوظيفة، وليتم بعد مدة اعلان الموافقة النهائية و ممكن المبدئية في حالة طلب اجراء مقابلة الكترونية، أما فيما يخص الاستشارة أو الاستفتاء لجنة معينة قبل اتخاذ القرار الإداري و التي تكون إما

1- مفلح صليحة، القرار الإداري في ظل الإدارة الإلكترونية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018/2019م، ص ص 46،47.

إلزامية أو اختيارية، يتمثل هذا الاجراء في وضع وسيط الكتروني مؤتمت، يفرض عليه استشارة جهة معينة و الالتزام بهذه الاستشارة¹.

ب-العناصر الموضوعية

تتمثل العناصر الموضوعية أساسا:

- عنصر المحل

ينطبق محل القرار الإداري الالكتروني على ما ينطبق على محل القرار الإداري التقليدي، محل القرار الإداري الالكتروني، يكون دائما محددًا، أي أن الوسيط الالكتروني المؤتمت ليس له سلطة تقديرية في مجال اختيار محل القرار، كونه مبرمج للقيام بعمل محدد ولم يصل التطور التقني الحديث لحد الآن إلى تمكين الوسيط من التفكير القرار المناسب لمحلّه، ممكن انه سيتواجد حسب النظرة المستقبلية للتطور.

- عنصر السبب

يتحقق عنصر السبب في القرار الإداري الالكتروني بإعداد حقل أو بيان خاص في النموذج الالكتروني للقرار لإدراج سببه فيه، لكن ما يتميز به القرار الإداري الالكتروني في وضعه الحالي لا يمكن القول بإمكانية البرنامج المؤتمت على إعداد أسباب القرار، لأن معظم أسبابه تكون محدودة على سبيل الحصر، ولكن قد تتطور الأمور ويصبح بالإمكان أن يمارس مهامه وصلاحيته التقديرية في تقدير أسباب القرار الإداري الالكتروني.

- عنصر الغاية

فيما يتعلق بعنصر الغاية في القرار الإداري فنجد أنها ساهمت في برمجة نظام الكتروني لأتمتة الأعمال هو بلا شك يهدف لتحقيق المصلحة العامة، ولكن في الوضع الحالي لا يمكن الاعتماد على هذا النوع من البرامج في تحقيق المصلحة

1- مسعودي هشام، أركان القرار الإداري الالكتروني، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، رقم 4، 2015م، ص ص 159، 160، 161.

العامّة كونها ليس لها ذكاء أو نفسية أو شخصية ذاتية، في حال تطور هذه البرامج ووصلت إلى مستوى الذكاء الاصطناعي أو التفكير الاصطناعي من خلالها يمكن البحث عن أهداف وغايات هذه البرامج¹.

الفرع الثاني: التوقيع والتصديق الإلكتروني

سنركز في هذا الفرع على أبرز الإسهامات التي تساعد على تطوير الإدارة في المجال الإلكتروني.

أولاً: التوقيع الإلكتروني

من أهم العناصر التي بدأ تجسيدها حالياً والتي سنتناولها من خلال:

1- تعريفه

بالرجوع للقانون الجزائري فقد عرفه من خلال القانون 15-04 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين " بأنه بيانات في شكل إلكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقياً ببيانات إلكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق"².

وعلى الصعيد الدولي نجد قانون الأونسترال النموذجي يعرف التوقيع الإلكتروني بأنه "مجموعة بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو مرتبطة بها منطقياً، يجوز أن تستخدم لتعيين هوية الموقع بالنسبة إلى رسالة البيانات، ولبيان موافقة الموقع على المعلومات الواردة في رسالة البيانات"³.

2- خصائصه

- يساهم التوقيع الإلكتروني على حماية الخصوصية وحماية البيانات من الاستخدامات غير المشروعة، ويقيد الوصول إليها.

1- شريط هبة الرحمان، القرار الإداري الإلكتروني كأسلوب حديث لتسيير المرافق العامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي -تبسة- الجزائر، 2021، 2022م، ص ص 30، 31، 32.

2- بولافة سامية، التوقيع الإلكتروني في ظل القانون 15-04، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، السنة 5، المجلد 05، العدد 01، 2020م، ص ص 114، 115.

3- رشيدة بوبكر، التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 04، 2016م، ص 66.

- يقوم التوقيع الإلكتروني على تحديد هوية المستخدم والتعرف على مصادر البيانات.
- التوقيع الإلكتروني يوفر وحدة البيانات عن طريق حمايتها ضد التغيير أو التعويض عنها ببيانات أخرى.
- التوقيع الإلكتروني يمنع الإنكار لحماية المستند أو العقد الإلكتروني.
- يمكن من خلال التوقيع الإلكتروني تحديد تاريخ توقيع الرسالة.
- التوقيع الإلكتروني يوفر السرعة والدقة في انجاز المعاملات¹.

3- عناصره

- التوقيع الرقمي

يعتبر التوقيع الرقمي من أهم صور التوقيع الإلكتروني، لما يتمتع به من درجة عالية من الثقة والأمان من خلال استخدامه وتطبيقه على أرض الواقع، ويسمح بتحديد الوثيقة التي تم توقيعها بصورة لا تحتمل أي تغيير، وهو عبارة عن مجموعة من الأرقام التي ترتبط برسالة بيانات فتحولها من رسالة مقروءة إلى رسالة غير مقروءة أي مشفرة لا يمكن فتح شفرتها إلا من قبل الشخص الذي يفك هذا التشفير، فالمعاملات الإلكترونية تتم عن طريق تبادل رسائل البيانات بين الأطراف بشكل مشفر مما يساعد على ضمان السرية والخصوصية، و لكي تتم عملية التشفير لابد من وجود مفتاحين المفتاح العام و المفتاح الخاص، حيث يستخدم المرسل المفتاح الخاص لكي يوقع على رسالة البيانات التي يريد ارسالها، وهي مجموعة من الأرقام تقوم على معادلة رياضية من شأنها تحويل المعلومات الموجودة في رسالة البيانات

1- حواس فتحة، التوقيع الإلكتروني (الخصوصيات والتطبيقات)، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الجزائر 1، المجلد 07، العدد 01، 2021م، ص ص 2992، 2993.

إلى رموز مشفرة لا يمكن لأي شخص قراءتها ما لم يفك التشفير و ذلك عن طريق المفتاح العام، الذي يعتبر متاحا للجميع¹.

- التوقيع البيو متري

يقصد بالتوقيع البيو متري التحقق من شخصية المتعامل بالاعتماد على الصفات الفيزيائية والطبيعية والسلوكية المتعلقة بالأفراد. فالتوقيع البيو متري، يعتمد على استخدام الصفات الجسدية والسلوكية للإنسان لتمييزه وتحديد هويته الحقيقية، إذ يقوم على حقيقة علمية مفادها أن لكل فرد صفاته الجسدية الخاصة المختلفة من شخص إلى آخر، والتي تتميز بالثبات النسبي الذي يجعل لها قدرا كبيرا من الحجية في التوثيق والإثبات الصحيح².

- التوقيع الالكتروني اليدوي أو الامضاء الآلي

وهو تخزين الشخص لإمضائه اليدوي في الكمبيوتر بعد تصويره وإدخاله بالماسح الضوئي ويتم حمايته برقم سري ليتم استعماله عند الحاجة.

- التوقيع باستخدام القلم الالكتروني

يقوم المرسل بكتابة توقيع الشخص باستخدام قلم الكتروني خاص على شاشة جهاز الحاسوب الآلي، ويتم التحقق من صحة التوقيع وفق برامج خاصة، وذلك استنادا لحركة هذا القلم والشكل الذي يتخذه والتي يكون قد سبق تخزينها بالحاسب الآلي.

- التوقيع بواسطة البطاقة الممغنطة والرقم السري

1- ضريفي نادية،مقران سماح، التوقيع الالكتروني ودوره في عصرنة الإدارة العمومية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 06، العدد 02، 2020م، ص ص107.108.

2- زينب غريب، إشكالية التوقيع الالكتروني وحجيته في الإثبات، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، قانون الأعمال والمقاولات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس-السويس-الرياض، 2009، 2010م، ص 34.

تتعلق أكثر في المعاملات البنكية، ولكن يجب على الشخص أن يكون له حاسب آلي، أو اتصاله بشبكة الأنترنت، فهي تستخدم بهدف قيام العميل بسحب المبالغ النقدية، والتي تحدد مبلغ معين، عن طريق أجهزة الصراف الآلي، أو بهدف سداد ثمن السلع والخدمات للمحل التجاري بإدخال البطاقة في جهاز خاص لهذا الغرض، والبطاقة تصدر من البنك أو المؤسسات لعملائها لغرض تخفيف الضغط عليها¹.

ثانيا: التصديق الإلكتروني

وسيلة مساعدة على الحماية من التجاوزات والتصرفات الغير القانونية و التي سنتطرق إليها من خلال:

1-تعريفه

يقصد بالتصديق الإلكتروني في معناه العام التأكيد من التصرفات القانونية، فيقصد به أن يضع موظف عام مختص تأكيده على صحة ما ورد بالمستند المقدم للتوثيق وصحة نسبيته الى من وقع عليه².

عرفه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، فعرفته المادة 02 الفقرة 1 بأنه: " بيانات الكترونية في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى" وحددت المادة 6 منه استعمالات التوقيع الإلكتروني بقولها: "يستعمل التوقيع الإلكتروني لتوثيق هوية الموقع وإثبات قبوله مضمون الكتابة في الشكل الإلكتروني"³.

2-خصائصه

- 1- ضريفي نادية، مرجع سابق، ص 109.
- 2- امال بوبكر، التصديق الإلكتروني في النظام القانوني الجزائري، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، العدد 03، 2018م، ص 212.
- 3- فطيمة الزهراء مصدق، التصديق الإلكتروني كوسيلة لحماية التوقيع الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية المسيلة، المجلد 05، العدد 01، 2020م، ص 33.

- تأكيد صحة هوية أطراف المعاملة الإلكترونية.
- تحديد وإثبات صحة واقعة أو تصرف قانوني معين بعد التحقق منها عبر الوسائل المتاحة للقيام بعملية التدقيق والفحص.
- ضمان سرية وسلامة البيانات المتداولة.
- الاستعمال والاستعانة بوسائل وبأدوات إنشاء توقيعات الكترونية مؤمنة.
- ضمان عدم إنكار رسالة البيانات المتداولة¹.
- يستند التصديق الإلكتروني بشهادة تستجيب لمتطلبات محددة.

3- عناصره

- **شهادة التصديق الإلكتروني البسيطة.**
قام المشرع بتعريفها بموجب المادة 02 فقرة 07 من القانون رقم 15-04، على أنها: " وثيقة في الشكل الإلكتروني تثبت الصلة بين التحقيق من التوقيع الإلكتروني والموقع".
- **شهادة تصديق الكتروني الموصوفة.**
قام المشرع الجزائري بتعريفها بموجب المادة 15 من القانون رقم 15-04، السابق الذكر، بأنها: " شهادة التصديق الإلكتروني الموصوفة هي التي تتوفر فيه المتطلبات الآتية:
- أن تمنح من قبل طرف ثالث موثوق أو من قبل مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني طبقا لسياسة التصديق الموافق عليها.
- أن تمنح للموقع دون سواه.
- **شهادة موزع الويب `certificat serveur-web`**

1- بلكايد ايمان، النظام القانوني للتصديق الإلكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الخاص، فرع قانون خاص داخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمور-تيزي وزو-2016م، ص ص 16، 17.

وتدعى شهادة التصديق الجذرية الصادرة من سلطة التصديق الرئيسية الأعلى درجة على مستوى مرفق المفاتيح العمومية، تقوم على تحديد هوية موزع الويب والتصديق على محتواه عن طريق اتفاق سلطة التصديق الالكتروني مع الخادم أو موزع ويب حول قبول الاعتراف بشهادة التصديق الرئيسية لها تربط هوية الموزع وعملائه في إطار الثقة والأمن.

- شهادة الشبكة **certificat vpn**

تعمل على تحديد هوية الشبكات الافتراضية وتضمن سلامة جميع المبادلات التي عبرها عن طريق ربط المعلومات ببعض المواقع على شبكة معينة (محولات **routeurs**. جدران نارية **firewalls**) بالمفتاح العمومي، ويتم استخدام هذه الشهادة لضمان سلامة المبادلات بين منظمة وفروعها الموزعة جغرافيا عبر مسالك مؤمنة في شبكة الاتصالات، تساهم هذه الشهادة بإقامة علاقة ثقة بين المحترفين والمستهلك في إطار امن عبر شبكة الانترنت.

- شهادة إمضاء الرمز **certificat de signature de code**

هي الشهادة التي تسمح بإمضاء على أي برنامج أو نص أو برمجية، لضمان تعريفه بتوقيع صاحبه كما تمكن من حمايته ضد مخاطر القرصنة¹.

الفرع الثالث: الدفع والرقابة الالكترونية

سننتظر في هذا الفرع الى إيضاح كل من الدفع الالكتروني كوسيلة هامة من جهة والرقابة الالكترونية كوسيلة رئيسة من جهة أخرى.

أولاً: الدفع الالكتروني

بداية سنبين ماذا نقصد بالدفع الالكتروني من خلال:

1- ساحلي كاتية، تواتي عادل، الإطار القانوني للتصديق الالكتروني في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية-2016م. ص ص 31.30.29.28.

1-تعريفه

عرفه المشرع الجزائري في قانون النقد والقرض رقم 03-11، بموجب المادة 69 منه "تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

وعرفه المشرع الجزائري في قانون التجارة الإلكترونية 18-05، المادة 06 الفقرة 05 التي نصت " كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة الكترونية".

من خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن المشرع الجزائري ساهم بشكل كبير في تقديم خدمة نوعية للمواطن وفق وسائل الكترونية من خلال تسهيل عليه عملية الدفع وربح الوقت وفق إطار قانوني منظم¹.

2-خصائصه

- يتميز الدفع الإلكتروني بالاستقلالية.
- العمل في بيانات التشغيل مختلفة.
- الأمن في مباشرة الدفع الإلكتروني.
- عملية الدفع غير قابلة للمراقبة (المجهولية).
- التوسيع في قبول قيم الدفع الكبيرة والصغيرة على حد سواء.
- سهولة استخدام البطاقات كتقنية حفظ البيانات ورقم البطاقة لتجنب تكرار إدخالها.
- تقنيات دفع قادرة على التعامل مع المشتريات الصغيرة دون ضريبة أو أجر ثابت.

1- مصفح فاطمة، أيت علي زينة، مفهوم الدفع الإلكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونييسي على البلدية -2-الجزائر، السنة 12، المجلد 11، العدد 02، 2022م.ص 225.

- توافر عدد كاف من المستخدمين لتعزيز الفائدة والربحية لشركة الدفع الالكتروني وضمان استمرارها¹.

3- عناصره

للدفع الالكتروني عدة عناصر يتميز بها من أهمها:

أ- البطاقات البنكية

"هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تصدرها مؤسسة مالية أو بنك لشخص طبيعي تمكنه من اجراء سحب نقدي من البنوك أو شراء مختلف السلع أو الخدمات من التجار، مع التزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما".

ب- البطاقة غير الائتمانية

تقوم على حصول حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة، وتقوم عملية الخصم من قيمة هذه الاستخدامات مباشرة من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك دون الانتظار الى اعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط، ولها عدة عناصر:

- بطاقة الخصم الفوري

تستخدم أساسا كأداة وفاء فقط فتتمثل في حصول حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات المتعددة والصرف النقدي فور تقديم البطاقة بعد ذلك يتم خصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح لدى البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حسابات البطاقة والذي يستخدم كوسيلة لعرض البيانات فقط².

1- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التجارة الالكترونية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ب.ط، 2016م، ص ص 93-94.
2- لينة هشام، محمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، العدد 24، 2017م، ص 281.

"وهي بطاقات مرتبطة بحسابات جارية مدينة مفتوحة لدى البنك المصدر لها، حيث تخصم المبالغ المستحقة مباشرة من الرصيد في لحظة استخدام البطاقة وتحول إلى حساب التاجر"¹.

- بطاقة الشيك

يتعهد البنك من خلالها بسداد الشيكات التي يحررها العميل وفق شروط، وهذه البطاقة تصدر من أجل ضمان الوفاء بشيك ويطلق عليها بطاقة ضمان الشيك، حيث يضمن فيها البنك المصدر للبطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التي يصدرها العميل حامل البطاقة، ثم يضع العميل رقم بطاقته على ظهر الشيك حتى يستطيع المستفيد الإفادة من هذا الضمان².

- بطاقة الصرف الآلي

إن ظاهرة استعمال هذه البطاقة أدى إلى عزوف الكثير من المواطنين من استعمالها برغم من توفير بنية تحتية لهذه الخدمة الإلكترونية العصرية من جهاز الصراف الآلي³. وبرغم من أنها تمكن العميل من خلالها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، تقوم على السحب النقدي من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأتوماتيكية التابعة للبنك المصدر لها ويمكن أن تتضمن عدة خدمات أخرى.

- بطاقة الخصم

وهي خصم قيمة الصفقة من حساب العميل في البنك في الحال، مثلما هو الحال بالنسبة لبطاقات الصرف الآلية، وهذا النوع من البطاقات لا يضمن إتمام.

1- جميل أحمد، رشام كهينة، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البويرة، 2009م، ص 113.

2- لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق، ص 281.

3- بربار نور الدين، أهمية المزايا والثقة الإلكترونية في تبني بطاقات الصراف الآلي لبريد الجزائر، مجلة المدير، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 8 العدد 1، 2021م، ص 125.

- بطاقة الدفع الأجل -

تعتمد بطاقة الائتمان على أساس الدفع الشهري بأن يقوم البنك المصدر بجميع الفواتير الموقعة من قبل حامل البطاقة و مطالبته بها دوريا مرة كل شهر في تاريخ معين ثم يقوم العميل بدفع ما عليه من مستحقات نتيجة عن استخدام البطاقة مما لا يتجاوز تاريخ الاستحقاق الذي يحدده البنك المصدر، و يمتد هذا التاريخ عادة من شهر الى حوالي شهرين، ابتداء من تاريخ ثبوت الدين في ذمة حاملها بموجب استخدام البطاقة أو في بعض الأحيان من تاريخ ارسال البنك المصدر لكشف الحساب ومطالبة العميل بالسداد، و تمثل هذه المدة فترة السماح التي يستفيد بها حامل البطاقة مجانا دون احتساب أي فوائد عليها.

ج. البطاقة الائتمانية.

تتكون من عنصرين بارزين هما:

- البطاقة الائتمانية المتجددة.

"يصدر من خلال بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، حيث يقوم البنك المصدر بسداد فواتير الشراء في أي مكان يقبل بهذه البطاقة وتدفع للمحل كامل المبالغ، ثم يقوم بعد ذلك البنك المصدر للبطاقة بإرسال الفواتير شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطلبه بسداد 5% من المبلغ و يزيد البنك المصدر على حامل البطاقة المبلغ الذي في ذمته (الرصيد الدائن) وذلك بنسبة معلومة شهريا تصل الى 1.5% ولا يترتب أي زيادة في التسديد في حالة اذا سدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفاة، سميت أساسا ببطاقة الائتمان المتجددة لأن في كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة".

-البطاقة الائتمانية غير المتجددة.

يمكن تسميتها ببطاقة السفر والترقية، يشترط أن يقوم حامل هذه البطاقة بسداد كامل المبلغ في نهاية المدة المتاحة، قد تصل الى 40 يوما، ويدخل فيها المبالغ المستحقة من شراء السلع والخدمات والسحب النقدي.

إن هذه العناصر ستساهم بشكل كبير في تطوير وسرعة الخدمات والمعاملات المالية وتسهل للمواطن قضاء حاجياته بشكل بسيط، وما يتميز هذه البطاقات أنها تتصف بالضمانة يستطيع أي مواطن الاعتماد والعمل بها¹.

ثانيا: الرقابة الالكترونية.

سنوضح المقصود من هذه الوسيلة الفعالة من خلال:

1-تعريفها

وهي نظام رقابي يعتمد أساسا على الحاسوب ومختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة لممارسة النشاط الرقابي، وفق برامج خاصة برقابة تساعد على ربح الوقت وبأقل جهد ونقص في التكلفة بهدف الوصول الى نتائج دقيقة بعيدا عن المخاطر. وعرفت على أنها استخدام التكنولوجيا لمراقبة أداء الموظف والإشراف عليه وتقييمه بشكل مباشر².

ويعرف أيضا: " عملية مراقبة بواسطة الحاسوب الآلي و تتم المراقبة وفق هذا الأسلوب ، برنامج يقوم بمتابعة أي تغيرات او انحرافات تحدث عن المخطط الذي سبق تحديده و يتم تثبيت المخطط الأولي باعتباره مخطط التنبؤ، يقوم بإنشاء مخططات تعكس مراحل التنفيذ الفعلي فيتم رصد أي تغيرات أو مشكلات منذ البدء لإحلال الآلة محل العامل، وهذا في بدء العملية لتشغيله و المراقبة القابلة للبرمجة كما في التصميم والتصنيع (CAD/CAM) والتخطيط والتشغيل وبمساعدة الحاسوب

1- ليزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، مرجع سابق، ص ص 281،282.

2- خلاف وردة، دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، المجلد 6، العدد 3، 2021م، ص 60.

(CAPP)، لينتقل إلى العمليات الذهنية للإنسان من خلال الذكاء الصناعي الذي يحاكي الذكاء الإنساني سواء في الوتيرة الآلية أو اللغة الطبيعية أو بالأنظمة الخبيرة¹.

2- خصائصها

- سهولة التعامل والفهم من مستخدميها.
- احتوائها على قاعدة معلومات تتمثل في مجموعة أنشطة الهيئات الإدارية تكون متوفرة عند الحاجة.
- تساهم الرقابة الالكترونية بشكل كبير في الموازنة بين التكلفة والمردود.
- المرونة والتأقلم مع المتغيرات والظروف البيئية عكس الرقابة التقليدية.
- تتميز الرقابة الالكترونية بإمكانية العمل عن بعد فالمراقب أو المفتش يمكن مباشرة عمله من أي مكان وبأي وقت ودون الحاجة للحضور الى موقع العمل، مما يلزمه الكثير من الجهد والوقت.
- تعمل البرامج الرقابية في إمكانية تحديد الانحرافات والتجاوزات وإعطاء التنبيه بشكل الكتروني لحظي، من خلال برامج رقابية حديثة دون الحاجة الى تدخل المراقب في عمليات البحث والتحري.
- من أهم خصائص الرقابة الالكترونية أنها تركز على الجوانب المهمة والمؤثرة في أداء الهيئات والمؤسسات العمومية لمهامها، والتي تحدد بشكل حاسم فشل أو نجاح المرفق العمومي في ممارسة نشاطه اليومي.
- الرقابة الالكترونية تعمل وفق مبدأ المشروعية من خلال إلزام الهيئات الإدارية على احترامها في جميع ومختلف أعمالها وتصرفاتها الإدارية².

1- بوعقال فضيلة، فاعلية الرقابة الإدارية في الأعمال الالكترونية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015، 2016م ص 21.

2- سراي حورية، خرشي الهام، الرقابة الإدارية كألية مكملة لتفعيل جودة خدمات المرافق العمومي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين الدباغين، سطيف، 2، المجلد 07، العدد 01، 2022م، ص ص 1503، 1504

- تمتاز الرقابة الالكترونية في معاملاتها الإدارية بالثقة والولاء الالكتروني سواء بين العاملين والإدارة، أو بين المستفيدين والإدارة، لأنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولاً من خلال تدفق المعلومات والعمل الدائم بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين¹.
- الرقابة الالكترونية واتخاذ مختلف الإجراءات التصحيحية الفورية تجعلها دائماً تؤدي دوراً تشاركياً مهماً في عملية التخطيط.
- هي رقابة آنية أي تعمل في الحاضر أكثر منها رقابة على الماضي مما تساهم في التقليل من المفاجئات الكبيرة في المنظمة.
- الرقابة الالكترونية هي رقابة نتائج أكثر مما هي رقابة على المدخلات والعمليات الإدارية².

3. عناصرها

لقيام الرقابة الالكترونية بهامها الإدارية بأكمل وجه يتعين تحديد مجموعة من العناصر التنظيمية والبشرية والتقنية وعناصر متعلقة بالحماية والأمن.

أ-العناصر التنظيمية

- عمل تنظيمي الكتروني مناسب في تحديد المهام والوظائف بوضوح ودقة بين جميع الهيئات ومختلف المصالح الإدارية، وعلاقتها بالإدارة المركزية وعلاقتها مع بعضها البعض.
- الثقافة التنظيمية المتميزة وهي مجموعة المبادئ والقيم التي تقوم على ديمومة عمل المرفق وإنجاز المهام والرقابة الإدارية المحكمة،

1- مرابط نبيلة، وزين أمينة، الإدارة الالكترونية ومدى تأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية ببلدية السواقي ولاية المدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية 2017.2018م، ص 25.

2- محمد الحيزاوي، الإدارة الاستراتيجية والأعمال الالكترونية (إشكاليات النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، E-kutub Ltd لندن، حزيران، 2018م، ص 216.

- تحديد الأهداف بوضوح وبنظرة عملية من خلال توفير قنوات اتصال بين مختلف الهيئات الإدارية لتحقيق رقابة فعالة.

ب-العناصر البشرية

- الاهتمام بالجانب التكويني والتدريبي وبناء القدرات لمواكبة التطورات الحديثة ونشر ثقافة تطبيق الإدارة الالكترونية وتهيئة بنية تحتية متطورة بمعايير عالمية بهدف التأمين والاتصال،

- وجود إرادة سياسية فعالة حقيقية لتطبيق مشروع الإدارة الالكترونية لتهيئة المحيط اللازم لمباشرة الرقابة الالكترونية الإدارية.

- تهيئة منظومة تشريعية قانونية تتأقلم مع التطورات الحديثة، فالنص القانوني يضيف على مهام الإدارة الالكترونية بصفة عامة والرقابة الالكترونية بصفة خاصة.

ج-العناصر التقنية

- توفير الأجهزة والحواسيب الآلية ومخازن المعلومات الحديثة وشبكات اتصال وبيانات لضمان نقل المعلومات بين المواطنين ومختلف الهيئات الإدارية.

- توفير مختلف أنواع البرامج الحديثة ذات إمكانات عالية قادرة على معالجة المعلومات واجراء العمليات اللازمة عليها، ستساعد الأجهزة الرقابية من بناء قواعد المعلومات الخاصة بها للحالات المختلفة والرجوع اليها عند الحاجة.

د-عناصر الحماية والأمن.

كلما زاد التطور الحديث زادت مسائل ومشاكل وتعقيدات حماية البيانات، أدى لضرورة الملحة في محاولة الدول جعل منظومتها التشريعية تتساير مع هذا التطور، ولقيام رقابة الكترونية جد فعالة وجب توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية ذات مستويات عالية لحماية جميع المعلومات الوطنية وكذا الشخصية ولحماية الأرشيف الالكتروني من أي تلف¹.

1- سراي حورية، خرشي الهام، مرجع سابق، ص ص 1504.1505.1506.

المطلب الثاني: آثار الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن.

بعد القفزة النوعية التي انتهجتها الإدارة الالكترونية في علاقتها مع المواطن من خلال تلبية مختلف الخدمات الالكترونية الحديثة للمواطن وذلك بشكل بسيط وفي وقت أقل وذات جودة عالية والتي أدت الى التقرب منه وضمان حقوقه الإدارية، وفي هذا المطلب سنتطرق الى أهم الآثار التي ساهمت اليها الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن.

الفرع الأول: السرعة واحترام المواعيد

بعد تحويل النظام اليدوي إلى نظام الحاسوب الآلي أدى إلى التطور في تقديم الخدمات للجمهور حيث تقلصت المدة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة ويعود ذلك نتيجة سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسوب الآلي المتعلقة بخدمة ما، ويتم القيام بها في وقت قصير ومحدد، وكذلك الرقابة الالكترونية على الخدمة تكون أسهل وأدق على غرار التي تفرض على الموظف في أداء عمله كما كان في النظام التقليدي، بمعنى أنها تهدف إلى تحقيق أكبر المعدلات من الاستفادة بالوقت للأفراد من خلال العمل الحكومي المستمر أربع وعشرين ساعة يوميا وعلى مدار السنة وحتى في أوقات الإجازات الرسمية، مما يساهم على القضاء على الروتين في مباشرة المعاملات الإدارية¹. والعمل على تقنية الشباك الوحيد للأنشطة الإدارية المتماثلة وهذا لربح الوقت ودفع الإدارة للقيام بالتزاماتها². لأن المواطن وصل الى مرحلة يسعى لتحقيق رغباته والحصول على حقوقه وتلبية خدماته الإدارية بأفضل الطرق الدقيقة والسريعة.

الفرع الثاني: الدقة وتقليص تكاليف الخدمة

يتميز الإنجاز الالكتروني للخدمة بالدقة في تقديم الخدمات الإدارية وأفضل

1- عمر موسى جعفر القرشي، مرجع سابق، ص 55.

2- جمبية ذهبية، بير سارة، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة بلدية خنشلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (Imd)، في العلوم السياسية تخصص الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945-قائمة-2015، 2016م ص 82.

بكثير من الإنجاز اليدوي من كل الجوانب الإجرائية، ويتمتع برقابة أسهل وأدق مقارنة بالتتي تفرض على الموظف في مباشرة عمله في نظام الإدارة التقليدية، فتساهم الدقة في تقديم خدمات للمواطنين بشكل ممتاز واستغلال أمثل لإمكانيات الإدارة، باتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية¹. وإنجاز الأعمال وفق مقاييس مضبوطة، تحدد من خلال أنظمة معالجة معلوماتية، بشكل يحد من الأخطاء الإدارية، ويمنع التجاوزات أثناء تقديم الخدمة².

أما فيما يخص تكاليف الخدمة فإنشاء نظام الإدارة الإلكترونية يحتاج بشكل مبدئي إلى مبالغ أو إلى تكلفة غير يسيرة تتفق في شراء الأجهزة والمعدات وإعداد برامج حديثة وتكوين العاملين³. ولذلك فإن الإدارة الإلكترونية وفقا للتصور الشامل يتعين أن تكون وسيلة تنمية قوية تساهم في حل مشكلات اقتصادية كونها وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي، ووسيلة تفاعل جد مهمة بأداء أعلى وكلفة أقل⁴. حيث أداء الخدمة الكترونيا يتطلب توفير عدد قليل من الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة مقارنة بالإدارة التقليدية وهذا من خلال اختصار الإجراءات ومراحل العمل والاستغناء عن كميات الأوراق ومختلف الأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات الإدارية⁵. فضلا عن توفير الجهد وتكاليف التخزين والحفظ للسجلات نجد بأن نظام الأرشفة الإلكتروني يساهم في حفظ مختلف السجلات من التلف والضياع بنسبة أقل مقارنة بالحكومة الإلكترونية، أما من ناحية الفرد فإنه

1- سمية بو مروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014م، ص ص 49، 50.

2- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 66.

3- سمية بو مروان، مرجع سابق ص 50.

4- محمد صادق إسماعيل، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م، ص 87.

5- سعاد عبد الفتاح محمد البيروتى وآخرون، الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دراسة استطلاعية في دائرة المرور العامة (الاجازات)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، قسم التقنيات المالية والمصرفية، المجلد 9، العدد 29، 2014م، ص 242.

يحصل على الخدمة من اقامته دون أي عناء أو مستحقات النقل لإنجاز معاملته الإدارية¹.

الفرع الثالث: سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة

مع ظهور الوسائل والخدمات الالكترونية الحديثة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والبرامج والتطبيقات بشكل واسع في أداء مختلف الخدمات العمومية، يهدف ذلك إلى إمكانية المحاسبة على جميع الجزئيات المتمثلة في المهام والأنشطة الموزعة على الهيئات الإدارية، من خلال وجود وسيلة النشر الالكتروني لكل مراحل الخدمة، فلا مجال لإخفاء المعاملات، ولا وجود فرصة للاستتار بخدمة جهات دون أخرى لترسيخ مبدأ المساواة، وبالتالي المصلحة تصبح عامة لأن الخدمة عامة².

وكذلك تلعب الإدارة الالكترونية دورا هاما من خلال العلانية والتصريح الواضح لمختلف البيانات والآليات الإدارية عن طريق وسائل الإعلام الحديثة ومجموعة من البرامج والتطبيقات الالكترونية مما يمنح للمواطن معرفة جميع مجريات النشاطات والمعاملات الإدارية الجديدة³.

أصبح في عصرنا الحالي ضروري على الإدارة التقرب من المواطن لتزويده بالمعلومات والبيانات وإشراكه في إدارة الشؤون العامة بالأساليب والوسائل والصور المختلفة للديمقراطية الإدارية المباشرة أو غير المباشرة⁴.

1- ميرفت قاسم عبود الجبوري، مرجع سابق، ص 61.

2- عشور عبد الكريم، مرجع سابق، ص 66.

3- شهرزاد مناصر، حاحة عبد العالي، دور الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2019م، ص 1205.

4- ربيع نصيرة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 2، العدد 8، 2017م، ص 975.

خلاصة الفصل الثاني

ساهمت الإدارة الإلكترونية في تحقيق دور فعال في تطوير الخدمات الإدارية وتحسين العلاقة بالمواطن وفق مبادئ إدارية صارمة وآليات إلكترونية حديثة ولكن هذا التحول جاء من خلال عوامل ميدانية من تطور تكنولوجي متسارع وتوجهات العولمة التي حققت روابط إنسانية والاحتياجات الضخمة للمواطنين أدت بالحكومة إلى تجسيد الإدارة الإلكترونية لتتأقلم مع الأوضاع الحديثة، مع وجود عامل الخبرة الميدانية وتطور في الوسائل والخدمات وتقادي التسلط الإداري، ولنجاح هذا المشروع في الواقع وجب توفير مجموعة من المتطلبات الواجبة على الإدارة المسارعة في تحقيقها لتجسيدها بشكل يسهل على الإدارة تنفيذ مهامها والتعامل مع المواطن بشكل أفضل وظهرت نتائج هذه المتطلبات من خلال مساهمات جد ماثرة على الإدارة الإلكترونية بمختلف التقنيات الجديدة، فأثرها ظهر عند التقليل من الإجراءات الضخمة والمتعددة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع علاقة الإدارة بالمواطن في ظل الإدارة الإلكترونية توصلنا الى أهمية هذه العلاقة التي بنيت وفق مبادئ وأدوات رئيسية لتفعيلها على أساس تجسيد واجبات والتزامات متبادلة على أرض الواقع بين الطرفين، والوصول إلى أهم المساهمات التي أدت الى تقريب الإدارة بالمواطن بكل الطرق والوسائل والخدمات الحديثة مع وجود متطلبات مساعدة ودوافع مادية ومعنوية بهدف تطوير خدمة المواطن والسعي نحو سهولة وبساطة النشاط الإداري.

ومن أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث:

- يجب تجسيد المبادئ المنظمة لعلاقة الإدارة بالمواطن والاتفاق عليها وليس النص بها فقط.
- لسير نشاط الإدارة بشكل منظم وسريع وضمان ديمومتها يجب عليها التقيد بالتزاماتها ومحاولة تحسينها وفق متطلبات العصر.
- منح المشرع الجزائري للمواطن واجبات عليه احترامها والحرص على العمل بها أمام كل هيئة إدارية لسير النشاط الإداري بدقة وتحقيق الاحترام المتبادل بينه وبين الإدارة.
- نجحت الوسائل العامة والخاصة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن في إيصال رغبات الإدارة إلى المواطن من جهة وأدت الى إيصال صوت المواطن إلى الإدارة لتلبية احتياجاته من جهة أخرى.
- نجحت الإدارة الإلكترونية في تجسيد استراتيجيتها الحديثة لأنها تمتاز بدوافع ومتطلبات مشجعة لتحول نحو النشاط التكنولوجي والشبكي.
- من نتائج الإدارة الإلكترونية تطوير خدمات المواطن المتمثلة في تقديم اسهامات حديثة مساعدة على التعامل معه بشكل دائم وبسيط وفي وقت سريع وقصير.

وخلصنا إلى مجموعة من التوصيات:

- لديمومة سير النشاط الإداري بشكل منظم وسليم يجب على الإدارة والمواطن مراعاة حدود حقوقهم وواجباتهم الخاصة.
 - تعتبر الإدارة العمود الفقري لدول حول العالم، فيجب لدولة توفير كل الوسائل والمعدات الحديثة وتجديدها لتفادي تعطيل مباشرة نشاط الإدارة.
 - ينبغي على المواطن الحرص على الاستعمال العقلاني للممتلكات الإدارية والحفاظ عليها والمشاركة في تطوير وتحسين النشاط الإداري بتقديم آراء منطقية واقتراحات عملية.
 - يجب على المشرع الجزائري المسارعة في انشاء قانون خاص بالإدارة الالكترونية يتضمن واجبات وحقوق الإدارة والمواطن ومبادئ وشروط سيرها في ظل المتطلبات الحديثة.
 - يجب تفعيل الرقابة الالكترونية بشكل يومي على الأعمال الإدارية لتفادي الخروقات والتجاوزات العامة والبسيطة الغير قانونية.
- ختاما فان الجزائر حاليا في أمس الحاجة الى توفير الوسائل أو المعدات الحديثة في جميع القطاعات الادارية لإنشاء وتجسيد التطبيقات والمواقع الالكترونية في مختلف الإدارات والمرافق العمومية لتسهيل عملية التواصل الدائم مع المواطن ومباشرة الخدمات بشكل بسيط وفي وقت قصير.

قائمة المصادر

والمراجع

أ: قائمة المصادر:

01-القرآن الكريم

02-السنة النبوية

03-الدستور

- التعديل الدستوري لسنة 2020م، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020م.

04-القوانين

1- القانون 02/90 المؤرخ في 06/02/1990م المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وممارسة حق الاضراب.

2-القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، يتضمن التعديل الدستوري، الصادر في ج، ر، رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

05- المراسيم التنظيمية

1-المرسوم الرئاسي رقم 131/88 المؤرخ في 4 جويلية سنة 1988، ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، الصادر في ج، ر، عدد 27 صادر في 06 جويلية سنة 1988.

2- المرسوم رقم 325/84، المؤرخ في 3/11/1984م، يحدد شروط رفع العلم الوطني، ج، ر، العدد 5، المؤرخة في 07/11/1984.

ب- قائمة المراجع:

01- الكتب المتخصصة:

1- سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، ب.ط، الرياض، 2005م.

2- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، الإدارة الالكترونية نماذج معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007 م.

3- فداء حامد، الإدارة الالكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكدي للنشر والتوزيع، عمان، 2015م.

02-الكتب العامة:

1- سمية بو مروان، الحكومة الالكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014م.

2- عمار عوابدي، نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومه، للطبع والنشر والتوزيع، بوزريعة الجزائر، ب.ط، 2003م.

3- عمر موسى جعفر القرشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2015م.

4- عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، جسور للنشر ولتوزيع المحمدية، الجزائر، 2012م.

5- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التجارة الالكترونية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ب.ط، 2016م.

6- محمد الجيزاوي، الإدارة الاستراتيجية والأعمال الالكترونية (إشكاليات النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، 2018م. E-kutub Ltd. لندن، حيران.

7- ميرفت قاسم عبود الجبوري، أثر الحكومة الالكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، 2020م.

8- محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.

03- البحوث الجامعية:

1- أورنس متعب الهذال، أثر التطور الالكتروني في الأعمال القانونية للإدارة العامة دراسة مقارنة، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير. في القانون العام، مجلس كلية القانون، جامعة بغداد. 2002.

2- بن لكحل فهيمة، ايت عمر اوي كهينة، الشفافية الإدارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2015. 2016م.

3- بلحاجي أحمد، علاقة المواطن بالإدارة دراسة قانونية، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في القانون تخصص القانون الإداري المعمق جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة تلمسان، 2016. 2015م.

4- باحمو مصطفى، عزيزي عبد القادر، المرفق العام ورهان تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، 2019م.

5- بوسنينة عبد الحفيظ، ركابي عبد القادر، شوشان حسين، الوسائل الكفيلة بتفعيل علاقة المواطن بالإدارة في النظام السياسي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي- 2020. 2021.

6- بوشفيرات رضوان، بوعبد الله علي، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل خدمات الإدارة المحلية، دراسة حالة بلدية الشقفة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى -
جيجل-2017،2018م.

7- بوفنيك بحوص، شواري علي، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة
العمومية بقطاع التربية الوطنية بالجزائر، دراسة حالة مديرية التربية لولاية غرداية،
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية
تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،
جامعة غرداية، 2018/2019م.

8- بلقايد ايمان، النظام القانوني للتصديق الإلكتروني، مذكرة لنيل شهادة
الماستر في القانون الخاص، فرع قانون خاص داخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة مولود معمّر-تيزي وزو-2016م.

9- بوعقال فضيلة، فاعلية الرقابة الإدارية في الأعمال الإلكترونية، مذكرة
مكاملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علم التسيير، تخصص إدارة
أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم التسيير،
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015،2016م.

10- جفري دلنّدة، عميش مروّة، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة
العمومية بمركز بريد الجزائر، دراسة حالة مركز بريد عين مليلة - أم البواقي-مذكرة
مكاملة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات
عامّة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن
مهيدي -أم البواقي، 2021، 2022م.

11- جارة صونية، جارة حنان، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء المرفق
العمومي في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في
الحقوق تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم القانون العام،
جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2019،2020م.

- 12-جمبية ذهبية، بير سارة، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة بلدية خنشلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(Imd)، في العلوم السياسية تخصص الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945-قالمة-2015،2016م.
- 13-حاجي حسين، علاقة المواطن بالإدارة في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي-التبسة-،2020،2021.
- 14-خرشي الهام، الإدارة الالكترونية في الجزائر، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية، جامعة محمد لمين الدباغين-سطيف-2-2021، 2020م.
- 15- زرافة مباركة، مبدأ حياد الإدارة وضمائنه القانونية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق تخصص إدارة ومالية، جامعة زيان عشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة الجلفة،2017. 2016م.
- 16- زروقي كميلى، الحق في الاعلام الإداري، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون فرع قانون دولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2005،2006م.
- 17- زينب غريب، إشكالية التوقيع الالكتروني وحججه في الإثبات، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون الخاص، قانون الأعمال والمقاولات، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس-السويبي-الرباط، 2009،2010م.
- 18- سليمة غزلان، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة ابن عكنون، جامعة الجزائر 2009،2010م.

19- ساحلي كاتية، تواتي عادل، الإطار القانوني للتصديق الالكتروني في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون الأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية-2016م.

20- شريط هبة الرحمان، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث لتسيير المرافق العامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي -تبسة- الجزائر، 2021، 2022م.

21- عبد القادر كاس، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.2008م.

22- عيدلي صونية، ماي حبيبة، شفافية الإدارة كدعامة أساسية للتسيير المحلي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام تخصص قانون الجماعات المحلية الهيئات الإقليمية، 2018م.

23- عشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، اليمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة، منتوري قسنطينة، 2009، 2010م.

24- فراجي وهيبة، الإدارة الالكترونية كألية لتحسين الخدمة العمومية -دراسة حالة بلدية البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال استراتيجية، جامعة البويرة، 2018/2019م.

25-قبورة عبد المالك، أهمية الإدارة الالكترونية في ترقية المرفق العام، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر ميدان الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019/2020م.

26- قداش شمامة، عديلي أميرة، القرار الإداري الالكتروني، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2021، 2022م.

27- مرابط نبيلة، وزين أمينة، الإدارة الالكترونية ومدى تأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية ببلدية السواقي ولاية المدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية 2017.2018م.

28- مصطفى عبد الفتاح دشاش. أولاد سعيد سمية، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة غرداية، 2019، 2020م.

29- مغربي شهرزاد مروى، حاكمي اكرام، الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون اداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولاي الطاهر-سعيدة- 2020، 2021م.

30-مفلاح صليحة، القرار الإداري في ظل الإدارة الالكترونية، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019، 2018م.

31-منوار بسمة مرزوق وهيبة، تطبيقات الإدارة الالكترونية في الإدارات العمومية دراسة حالة بلدية امشدالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج -البويرة-2017،2018م.

32-مومنين فاطمة الزهراء، الخدمة العمومية الالكترونية في الجزائر(2018/2013)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية تخصص تنظيم سياسي واداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أحمد دراية أدرار 2018، 2019م.

33-موبحة خولة، دخموش، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية دراسة ميدانية-ببلدية جيجل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل،2020،2021م.

04-المقالات العلمية

1- العرنان مولود علي، العلاقة بين الإدارة والمواطن: قراءة في جدلية الإدارة الحاكمة أو الخادمة، الوضع في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 35، 2011م.

2-العربي وردية، القرار الإداري الالكتروني كأسلوب حديث لإدارة المرافق العمومية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، المجلد 07، العدد 01، 2022م.

3-أمال بوبكر، التصديق الالكتروني في النظام القانوني الجزائري، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، العدد 03، 2018م.

4-بوزيفي شريفة، التظلم الإداري كألية لفض النزاع الإداري -دراسة مقارنة-بين نصوص قانون الإجراءات المدنية 154/66 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية

09/08 وقانون الصفقات العمومية، مجلة صوت القانون، جامعة الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020م.

5-بولافة سامية، التوقيع الالكتروني في ظل القانون 15-04، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة 1، السنة 5، المجلد 05، العدد 01، 2020م.

6-بريار نور الدين، أهمية المزايا والثقة الالكترونية في تبني بطاقات الصراف الآلي لبريد الجزائر، مجلة المدبر، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد 8 العدد 1، 2021م.

7- بوزيفي شريفة، التظلم الإداري كألية لفض النزاع الإداري -دراسة مقارنة- بين نصوص قانون الإجراءات المدنية 154/66 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية 09/08 وقانون الصفقات العمومية، مجلة صوت القانون، جامعة الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2020م.

8-جميل أحمد، رشام كهينة، بطاقة الانتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البويرة، 2009م.

9-حياة بوشارب ونبيل حميدشة، واقع الاتصال بين الإدارة المحلية والمواطن (دراسة نظرية)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 16، العدد 01، 2022م.

10-حبشي لزرق، الإطار الدستوري الجديد للعلاقة بين الإدارة والمواطن وفق التعديل الدستوري الأخير، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، الجزائر، المجلد 08، العدد 03، 2023م.

11-حواس فتيحة، التوقيع الالكتروني (الخصوصيات والتطبيقات)، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة الجزائر 1، المجلد 07، العدد 01، 2021م.

- 12-خلاف وردة، دور الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)، المجلد 6، العدد 3، 2021م.
- 13-رابطي زاهية، المجلس الوطني لحقوق الانسان كهيئة استشارية في ضوء التعديل الدستوري 2020، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، المجلد 15، العدد 03، 2022م.
- 14-رشيدة بوبكر، التوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية والسياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 04، 2016م.
- 15-ربيع نصيرة، دور الإدارة الالكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 2، العدد 8، 2017م.
- 16-زين يونس، حفوظة الأمير عبد القادر، اسهامات الإدارة الالكترونية في تحقيق جودة الخدمة العمومية جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي أنموذجا، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، 2018م.
- 17-سراي حورية، خرشي الهام، الرقابة الإدارية كألية مكملة لتفعيل جودة خدمات المرافق العمومي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد لمين الدباغين، سطيف 2، المجلد 07، العدد 01، 2022م.
- 18-سعاد عبد الفتاح محمد البيروتي وآخرون، الحكومة الالكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دراسة استطلاعية في دائرة المرور العامة (الاجازات)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، قسم التقنيات المالية والمصرفية، المجلد 9، العدد 29، 2014م.
- 19- سعيدي السعيد، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة المجلد 16، العدد 2021، 02م.

- 20- شهرزاد مناصر، حاحة عبد العالي، دور الإدارة الالكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية، 01، 2019م.
- 21- ضريقي نادية، مقران سماح. التوقيع الالكتروني ودوره في عصرنة الإدارة العمومية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 06، العدد 02، 2020م.
- 22- طيبون حكيم، هيئة وسيط الجمهورية كآلية بديلة لحماية الحقوق والحريات، مجلة صوت القانون، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد 8 العدد 2، 2022م.
- 23- عمران نزيهة، الإدارة العمومية والمواطن أية علاقة تشخيص الاختلالات وسبل الإصلاح على ضوء التجربة الجزائرية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، ب.ت،
- 24- فلاق عمر، علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر، (دراسة قانونية للمرسوم 131/88 مكانة المواطن في تجربة وسيط الجمهورية الأسبق ثم اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر ب، ت.
- 25- فطيمة الزهراء مصدق، التصديق الالكتروني كوسيلة لحماية التوقيع الالكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية المسيلة، المجلد 05، العدد 01، 2020م.
- 26- لوني نصيرة، التقاضي الالكتروني في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، العدد الخاص، 2021م.

27- لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، العدد 24، 2017م،

28- مسعودي هشام، أركان القرار الإداري الالكتروني، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، رقم 4، 2015م.

29- مصفح فاطمة، أيت علي زينة، مفهوم الدفع الالكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونييسي على البليدة -2-الجزائر، السنة 12، المجلد 11، العدد 02، 2022م.

30- يوسفى مباركة، حنان عكوش، التقاضي الالكتروني في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد 15، العدد 01، 2022م.

05-المطبوعات الجامعية

1- بن علي خلدون. مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى. قانون اداري. كلية الحقوق. المركز الجامعي نور البشير البيض. 2017.2018م.

2- خرشي الهام، الإدارة الالكترونية في الجزائر، محاضرات أقيمت على طلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، شعبة العلوم القانونية والإدارية، تخصص إدارة الكترونية، جامعة محمد لمين الدباغين-سطيف-2-2021، 2020م.

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وعرفان.....
إهداء.....
قائمة المختصرات.....
مقدمة.....	أ.....
الفصل الأول: النظام القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن.....	9.....
المبحث الأول: مفهوم علاقة الإدارة بالمواطن.....	9.....
المطلب الأول: تعريف علاقة الإدارة بالمواطن.....	9.....
الفرع الأول: تعريف الإدارة العامة.....	10.....
الفرع الثاني: تعريف المواطن.....	11.....
الفرع الثالث: تعريف علاقة الإدارة بالمواطن.....	12.....
المطلب الثاني: المبادئ المنظمة لعلاقة الإدارة بالمواطن.....	12.....
الفرع الأول: مبدأ الشفافية.....	12.....
الفرع الثاني: مبدأ المشاركة.....	14.....
الفرع الثالث: مبدأ الحياد.....	16.....
المبحث الثاني: مضمون علاقة الإدارة بالمواطن.....	17.....
المطلب الأول: التزامات وواجبات علاقة الإدارة بالمواطن.....	17.....
الفرع الأول: التزامات الإدارة.....	18.....
الفرع الثاني: واجبات المواطن.....	22.....
المطلب الثاني: الوسائل العامة والخاصة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن.....	25.....
الفرع الأول: الوسائل العامة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن.....	25.....
الفرع الثاني: الوسائل الخاصة لتفعيل علاقة الإدارة بالمواطن.....	28.....

31.....	ملخص الفصل الأول.....
33.....	الفصل الثاني: علاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن.....
33.....	المبحث الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية.....
33.....	المطلب الأول: تعريف الإدارة الالكترونية ومبادئها.....
34.....	الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية.....
35.....	الفرع الثاني: مبادئ الإدارة الالكترونية.....
37.....	المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية.....
37.....	الفرع الأول: دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية.....
39.....	الفرع الثاني: متطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية.....
41.....	المبحث الثاني: اسهامات واثار الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن.....
41.....	المطلب الأول: إسهامات الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن.....
41.....	الفرع الأول: التقاضي والقرار الالكتروني.....
48.....	الفرع الثاني: التوقيع والتصديق الالكتروني.....
53.....	الفرع الثالث: الدفع والرقابة الالكترونية.....
60.....	المطلب الثاني: اثار الإدارة الالكترونية في تطوير خدمة المواطن.....
63.....	الفرع الأول: السرعة واحترام المواعيد.....
63.....	الفرع الثاني: الدقة وتقليص تكاليف الخدمة.....
64.....	الفرع الثالث: سهولة المحاسبة ووضوح الخدمة.....
65.....	ملخص الفصل الثاني.....
66.....	خاتمة.....
69.....	قائمة المصادر والمراجع.....
82.....	الفهرس.....
85.....	الملخص.....

المخلص

الملخص:

عالج هذا البحث موضوع النظام القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن في ظل الإدارة الالكترونية، فقد أجاب على الإشكالية التالية: فيما تتمثل علاقة الإدارة بالمواطن في ظل الإدارة الالكترونية؟ الفصل الأول منه عالج النظام القانوني لعلاقة الإدارة بالمواطن، أما الفصل الثاني تناول علاقة الإدارة الالكترونية بالمواطن.

وقد توصل الباحث إلى الدور الفعال الذي ساهمت من خلاله الإدارة الالكترونية الى احداث تغيير وثورة تكنولوجيا في ممارسة النشاط الإداري بشكل حديث يسهل التقرب إلى المواطن في مختلف القطاعات والهيئات الإدارية، وإيجاد حلول واقعية والعمل على تحسين وتوطيد العلاقة أكثر مما كانت عليه في السابق. وقد أكد هذا البحث في توصيات بإجبار المواطن على ضرورة الاستغلال العقلاني للممتلكات لضمان الاستمرارية وحَثَّ المشرع على إنشاء قانون خاص بالإدارة الالكترونية يتضمن حقوق واجبات وإجراءات حديثة التطبيق.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، الإدارة الالكترونية، المواطن، علاقة الإدارة والمواطن.

Abstract :

This research has dealt with the issue of the legal system for the relationship of administration with the citizen under electronic administration. The first chapter has dealt with the legal system for the relationship of administration with the citizen, while the second chapter has dealt with the relationship of electronic administration with the citizen.

We have reached the effective role through which the electronic administration contributed to bringing about a change and a technological revolution in the practice of administrative activity in a modern way that facilitates rapprochement with the citizen in various sectors and administrative bodies, finding realistic solutions and working to improve and consolidate the relationship more than it was in the past. This research confirmed in its recommendations to force the citizen on the need for rational exploitation of property to ensure continuity and urged the legislator to create a law for electronic administration that includes rights, duties and procedures of modern application.

Keywords: administration, the electronic administration ,the citizen ,the relationship of administration with the citizen .